# "مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ


إعـداد

د/ أحمد بن عبد الله السويكت
أستاذ أصول التربية المشارك
كلية التربية – جامعة القصيم

أ / ريم بنت مشعل الحربي
باحثة ماجستير– قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم



مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور
المجلد الرابع عشر– العدد الرابع– الجزء الأول – لسنة 2022

# مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنـيّ

**المُستخلص**

هدفت الدِّراسة إلى التعرف على المعوِّقات التي تحدُّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ، ومُتطلَّبات تفعيله، واعتمدت الدِّراسة على المنهج النوعيّ، واستخدمت المقابلة لجمع البيانات، وتكوّنت العينة من (19) مُشاركًا (11) من العاملين، و(8) من خبراء التَّربية، وتوصَّلت الدِّراسة إلى عدة نتائج: وجود العديد من المُعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ، ومن أبرزها: مُعوِّقات ماديّة، تتمثَّل في قلة الدَّعم الماديّ، ومُعوِّقات مُجتمعيّة تتمثَّل في ضَعف الوعي المُجتمعيّ بالدَّور التَّربويّ الذي تقوم به، كذلك ضَعف الشَّراكة المُجتمعيّة بينها، وبين المُؤسسات الحكوميّة والخاصة، ومُعوِّقات بشريّة، تتمثَّل في قلة الكفاءات البشريّة، كذلك قلة عدد العاملين المُتطوِّعين، وأيضًا بيّنت النَّتائج أهم المُتطلَّبات اللازمة لتفعيل الدَّور التَّربويّ لتلك المُؤسسات؛ حيث تنوَّعت ما بين مُتطلَّبات ماليّة، ومُتطلَّبات مجتمعيّة؛ مثل: تفعيل المجلس الاستشاريّ؛ مما يُسهم في تطوير البرامج والخدمات المُقدَّمة، وتَفعيل الشَّراكات مع المُؤسسات الحكوميّة والخاصة، كما قدَّمت الدِّراسة بعض التَّوصيات التي يُرجى أن تُفيد الأطراف المعنيّة لتفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ.

**الكلمات المفتاحيّة: الدَّور التَّربويّ، مؤسسات المجتمع المدنـيّ.**

# Requirements of activatting the Educational Role of civil society institutions


## Abstract

The study aimed to identify the obstacles that limit civil society institutions from performing their educational role, and the requirements for its activation.

The study adopted a qualitative approach, and used interview for data collection. A sample of (19) participants (11 employee, and 8) education experts) were purposely chosen. The results indicated many obstacles that limit the civil society institutions from performing their educational role. For example, a lack of financial support; weak of societal awareness of the educational role-played by the civil society institutions; weak collaboration and partnership between the institutions and government, and private sector; a lack of human competencies, as well as a lack of volunteers. In addition, the results indicated the most important requirements for activating the educational role of the institutions such as financial and societal requirements. The results confirmed the important of providing sufficient financial support, and activating the advisory council as well as activating partnerships with government and private sector. The study concluded with some recommendations that would benefit the concerned parties to activate the educational role of civil society institutions.


**Key Words:** Educational role, civil society institutions.

**المقدمة:**

التَّربية عمليّة ضروريّة للفرد والمجتمع، فهي إعداد الفرد ليحيا حياة كاملة في كل جوانب حياته؛ فكلما صلح الفرد صلح المجتمع؛ لذا فالتَّربية ما هي إلا وسيلة لنهضة المجتمع، وتمكينه نحو التَّطوُّر والازدهار؛ والعمليّة التَّربويّة تَشترك بها كثير من مؤسسات المجتمع، فمنها: مؤسسات تربويّة رسميّة؛ كالمدراس، والجامعات، ومنها: مؤسسات تربويّة غير رسميّة؛ كالأسرة، والأندية، وما يسمّى بمؤسسات المجتمع المدنيّ.

وتُحقَّق التَّربية أهدافها من خلال مؤسساتها؛ فقد يتعلَّم الأفراد من المدارس فيما يُعرف بالتَّربية الرَّسميّة، أو من خلال التَّربية غير الرَّسميّة كما هو في مؤسسات المجتمع المدنيّ. وتُعدّ التَّربية غير الرَّسميّة من خلال الدَّور الذي تقوم به في حياة الأفراد هي الأكثر تأثيرًا، وأهمية من بين أشكال التَّربية، والسَّبب في ذلك أنها تُباشر تأثيرها على الأفراد بطريقةٍ مستمرة، وفي سياق حياتهم المعتاد؛ فتكون عمليّة التَّربية بصورة غير منهجيّة، ودون قوانين، وأنظمة تعليميّة (زيادة، ومتولي، ونور الدين، 2016)؛ في حين أصبح وجود مؤسسات المجتمع المدنيّ في معظم دول العالم مَطلبًا أَساسيًّا، وضرورة مُلحّة لما تقوم به من دور مهم في قيام المجتمع وارتقائه، ولما لها من ارتباطٍ مباشر به أكثر من المُؤسسات الحكوميّة والخاصة (عبدالرفيغ، 2018،17).

وبناءً على ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدنيّ من خدمة للمجتمع، وسَعيًا إلى تحقيق الرفاهيّة والتقدَّم تَوجّه نظر الدَّول إلى أهمية دور هذه المُؤسسات للمشاركة في التنمية التي تسعى لها؛ لذلك فتحت مجالًا واسعًا لها للعمل في القطاعات المختلفة؛ كالصَّحة، والتَّعليم، وغيرها (ترة، 2018). وهذا ما أشارت إليه رؤية 2030؛ حيث تُؤكّد توسيع نطاق عمل المُؤسسات غير الرَّبحيّة، وأن يكون لها دور فعّال في مجال الصَّحة، والتَّعليم، والبرامج الاقتصاديّة، والاجتماعيّة (رؤية 2030، 2016، 73).

كما تُعدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ مجموعة كبيرة من المُؤسسات التي لها وجود في الحياة العامة، تُعبّر عن مصالح وقيم أعضائها أو غيرها، على أساس القيم الخُلقيّة، والثَّقافيّة، والسِّياسيّة، والعلميّة، والدِّينيّة الخيريّة (Schwab, 2013, 6)، وبما أن مؤسسات المجتمع المدنيّ ترتبط بالمجتمع واحتياجاته وقضاياه؛ فإن أهدافها ووسائلها تتغيَّر وتتطوَّر مع تغيَّر المجتمع،

وتطوُّره ومُتطلَّباته، ومع التَّغيُّرات التي حدثت في المجتمعات في العصر الحديث؛ لذا يمكن القول: إنّ ارتباط مؤسسات المجتمع المدنيّ بالمجتمع وتطوَّره أصبح أكبر؛ إذ إنها تشترك مع مؤسسات المجتمع الأخرى في إحداث التَّنمية الشَّاملة للمجتمع وأفراده (العتيبي، 2018)، كما أكد كل من دالتون وكيتلسون (Dalton & Kittilson, 2010) أن مؤسسات المجتمع المدنيّ تتمثّل في عضويّة فئات مجتمعيّة كثيرة، لذلك يكون التَّفاعل فيها ديناميكيًّا، وليس ثابتًا؛ مما يُمكَّن مؤسسات المجتمع المدنيّ من تأدية عملها، وتحقيق أهدافها.

وتُشير دراسة حسن (2005) إلى أنَّ مؤسسات المجتمع المدنيّ يُفترض أن يكون لها دور فعّال على الأُسرة والتَّنشئة الاجتماعيّة، وفي شتى المجالات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والصَّحيّة؛ وفي ضوء ذلك أشارت عدة دراسات؛ كدراسة محمد (2017)، ودراسة عثمان والبيتي (2017) إلى أن هذه المُؤسسات تقوم بتنمية الثَّقافة الصَّحيّة في المجتمع من خلال برامج التَّوعية والإرشاد.

أيضا أشارت دراسة محمد (2011) أن لمؤسسات المجتمع المدني دورًا تربويًّا مُهمًّا في تنمية ثقافة العمل الحر لدى أفراد المجتمع، ومساعدتهم للحصول على فرص عمل مناسبة لهم؛ وفي هذا الصَّدد أشارت دراسة كلٍّ من عبد السميع (2020)، ودراسة نياتايا Nyatya (2018) إلى أن هذه المُؤسسات تقوم بدورٍ كبير في تنمية المرأة اقتصاديًّا؛ مما يُسهم في مردود اقتصاديّ لها، ودفع عجلة التَّنمية الاقتصاديّة، وفي ذات السِّياق يرى عبد الفتاح (2013) أن صدى مؤسسات المجتمع المدنيّ انتشر في كل الأنحاء، وأثبت دوره المهم؛ إلا أنّه لم يصل بعد إلى المستوى المأمول منه.

ولكي تقوم مؤسسات المجتمع المدنيّ بدورٍ إيجابيّ وفعّال نحو المجتمع وخدمته تحتاج إلى توفير بعض المُتطلَّبات؛ فهي تحتاج إلى بناء استراتيجية وأهداف واضحة، كما تحتاج إلى الدعم المستمر ضَمانًا لاستمراريّة أنشطتها، وبرامجها (ترة، 2018).

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن القول إنّ مؤسسات المجتمع المدنيّ لها دور تربويّ كبير مُكمِّل لأدوار المُؤسسات التَّربويّة الرَّسميّة، ومن ثَمَّ فإن تعزيز دور هذه المُؤسسات سينعكس

على مخرجات المُؤسسات الرَّسميّة، وعلى المجتمع بشكلٍ عام؛ ولهذا جاءت هذه الدِّراسة لبحث مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ.

**مشكلة الدِّراسة:**

لقد أكدت الدِّراسات أهمية الأدوار التي تُقدَّمها مؤسسات المجتمع المدنيّ بصفة عامة، وأهمية الدور التربويّ بصفة خاصة؛ حيث أكَّدت دراسة العتيبي (2018)، ودراسة ترة(2018) أهمية الدَّور التَّربويّ الذي تقوم به هذه المُؤسسات، وأن كثيرًا من الدَّول ترغب بوجودها لما لها من تأثير إيجابيّ على الفرد، والأسرة، والمجتمع من الناحية الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والصحيّة؛ خاصة أن هذه المُؤسسات لا تهدف إلى الربح المادي.

كما اهتمت المملكة العربيّة السعوديّة اهتمامًا واضحًا بتطوير تلك المُؤسسات؛ فمن خلال النظر إلى ذلك يتضح تشجيعها لإنشاء هذه المُؤسسات، ووجود معايير تحدد عملها، فهي تعمل على تحقيق أهداف المجتمع؛ والتي تعكس رؤية الدَّولة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. ونظام هذه المُؤسسات يهدف إلى تنظيم العمل الأهليّ، وتطويره وحمايته، والإسهام في التنمية الوطنيّة، وتعزيز إسهام المواطن في إدارة المجتمع وتطويره، وتفعيل ثقافة العمل التطوعيّ بين أفراد المجتمع، وتحقيق التكافل الاجتماعيّ (موقع وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة، 2021).

بالرَّغم من أهمية هذه المُؤسسات والدَّور الذي تقوم به في خدمة المجتمع في المجال التَّربويّ، إلا أن هناك بعض الدِّراسات؛ مثل: دراسة حجازي (2011)، ودراسة قاسم والغانم (2019)، ودراسة العتيبي (2018) أشارت إلى ضعف الدَّور الذي تقوم به هذه المُؤسسات؛ لذلك أكدت دراسة العنزي (2018) أهمية معالجة قصور الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ.

ومن ناحية أخرى أشارت كلٌّ من دراسة النَّسور (2011)، ودراسة عطية (2013)، ودراسة جوزيفوويتش jozefowicz (2015)، ودراسة الغامدي (2019)، ودراسة قاسم والغانم (2019)، ودراسة العتيبي (2018)، ودراسة العنزي (2018)، ودراسة عبد السميع (2020) إلى بعض العقبات التي تُواجه مؤسسات المجتمع المدنيّ، وتَحدّ من قيامها بدورها التَّربويّ؛ فعلى سبيل المثال يُعدَّ ضَعف الوعي المجتمعيّ ببرامج المُؤسسات وأنشطتها من العقبات التي تحتاج إلى

معالجة، كما يُعدَّ ضَعف التَّمويل الماليّ ـ أيضًا ـ من العقبات التي تواجه بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ، كما أن ضعف الشَّراكة بين هذه المُؤسسات، والمُؤسسات الأخرى ـ سواء كانت حكوميّة أم خاصة ـ من العقبات التي لها أثر ملحوظ في ضعف الدَّور التَّربويّ لدى مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لذلك فقد أوصت عدة دراسات؛ مثل: دراسة الهرميل (2018)، ودراسة الغامدي (2019) بضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمُؤسسات الأخرى الحكوميّة والخاصة؛ لذلك فإن تحقيق أهداف المجتمع وتطوّره يتطلَّب مشاركة المجتمع بجميع مؤسساته.

ولأهمية دور مؤسسات المجتمع المدنيّ والدَّور التَّربويّ الذي يُفترض أن تقوم به تجاه المجتمع والمشاركة في تنميته وتطوره؛ فقد أوصت عدة دراسات؛ مثل: دراسة حجازي (2011)، ودراسة الدَّنقاوي (2011) بإجراء المزيد من الدِّراسات حول هذه المُؤسسات من أجل تفعيل دورها تجاه المجتمع وخدمته؛ وبالرَّغم من أن هناك عدة دراسات حول مؤسسات المجتمع المدنيّ، ودورها في تنمية المجتمع من خلال أنشطتها وبرامجها إلا أنه يوجد ندرة في الدِّراسات المحليّة التي تناولت الدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات في المملكة العربيّة السعوديّة؛ ولهذا جاءت هذه الدِّراسة لاكتشاف المعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها؛ ومن ثمَّ التَّوصَّل إلى المُتطلَّبات اللازمة لتفعيل دورها في هذا الجانب.

**أسئلة الدِّراسة:**

سعت الدِّراسة للإجابة عن الأسئلة التَّالية:

1–ما المعوِّقات التي تحدَّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ من وجهة نظر العاملين بها؟

2–ما مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ من وجهة نظر خبراء التَّربية؟

**أهداف الدِّراسة:**

هدفت الدِّراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- الكشف عن المعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ.
- التوصل إلى المُتطلَّبات اللازمة؛ لتفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ.

**أهمية الدِّراسة:**

تستمد هذه الدِّراسة **أهميتها النَّظريّة** من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ، **أما الأهمية التَّطبيقيّة** فمن خلال النَّتائج التي توصَّلت إليها هذه الدِّراسة يُرجى أن تُفيد المجتمع بالدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ، كما يُرجى أن تُفيد الأطراف المَعنيّة بمؤسسات المجتمع المدنيّ بأهم المعوِّقات التي تحدّ تلك المُؤسسات من القيام بدورها التَّربويّ، والمُتطلَّبات اللازمة لتفعيله.

**مُصطلحات الدِّراسة:**

- **الدَّور التَّربويّ "The Educational Role "**

يعرّف شحاتة وآخرون (32،2003) الدَّور بأنه: "ما يجب على الفرد أن يفعله؛ حتى يؤكد شغله لمكانة اجتماعيّة معينة، أو هو نموذج من السُلوك المترابط الشَّائع بين جميع الأفراد الذين يشغلون الوضع نفسه في المجتمع؛ أيّ: إن الدَّور هو سلوك متوقَّع للفرد الذي يشغل مَركزًا (وظيفة) اجتماعيًّا مُعيّنًا، ويتحدد هذا السُلوك بواسطة ثقافة معيّنة في زمنٍ ومكان معينين".

ويُعرّف فلية، والزَّكي (165،2004) الدَّور بأنه:" مجموعة من الأنماط المرتبطة، أو الأُطر السُلوكيّة التي تُحقق ما هو مُتوقّع في مواقف معيّنة، وتترتب على الأدوار إمكانيّة التَّنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة".

ويُعرّف عطا (145،2005) الدَّور التَّربويّ بأنه:" مجموعة الأنماط السُلوكيّة التي يتخذها الفرد، أو المؤسسة التَّربويّة تجاه موقفٍ ما، وفي إطار نسقٍ اجتماعيّ مُحدد".

ويُعرَّف الدَّور التَّربويّ إجرائيًّا بأنه: الدَّور الواقعيّ الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدنيّ من خلال الجهود، والإسهامات في تقديم الأنشطة، والبرامج التي تُسهم في خدمة وتنمية أفراد المجتمع في المجال التَّربويّ.

- **مؤسسات المجتمع المدنيّ "Institutions of Civil Society"**

يُعرّف إبراهيم (2004،68) مؤسسات المجتمع المدنيّ بأنها: "مؤسسات غير حكوميّة يُسهم فيها المواطنون بالمشاركة الحرة الواعية لحل مشكلات مجتمعاتها أملًا في غدٍ أفضل أكثر أمنًا".

ويمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدنيّ إجرائيًّا بأنها: المُؤسسات غير الحكوميّة التي لا تهدف للربح، وتسعى لتنمية المجتمع في المجال التَّربويّ، وتهتم بقضاياه ومشكلاته، وتسعى لتقديم الحلول لها من خلال برامجها وأنشطتها.

**حدود الدِّراسة:**

-**الحدود الموضوعيّة:** اقتصرت الدِّراسة على الكشف عن المعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ، ومُتطلَّبات تفعيله.

-**الحدود المكانيّة:** طُبقت هذه الدِّراسة على "مؤسسة مجتمعي"، و "جمعية أسرة" في منطقة القصيم بمدينة بريدة.

-**الحدود البشريّة:** اقتصرت هذه الدِّراسة على العاملين في "مؤسسة مجتمعي"، و "جمعية أسرة"، وكذلك خبراء التَّربية.

-**الحدود الزمانيّة:** طُبقت هذه الدِّراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 1442-1443هـ.

**الإطار النَّظري:**

**أولاً: مفهوم المجتمع المدنيّ:**

- **النشأة والتطور:**

شهد مصطلح المجتمع المدنيّ civil socicety خلال السنوات الأخيرة استخدامًا واسعًا على الرغم من أن ذلك ليس جديدًا؛ حيث يعود تاريخه إلى عهد أرسطو 322-384 ق. م؛ إذ أشار إلى المجتمع المدنيّ باعتباره مرادفًا للمجتمع السياسيّ political society، ويشير ذلك إلى أنه مجموعة سياسيّة خاضعه للقوانين، ومع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين حظي هذا المصطلح باهتمام من العلماء، والباحثين سواء من السياسيّين أو الاجتماعيين؛ فهو من المفاهيم التي تعددت حوله الآراء؛ مما أدى إلى عدم وجود تعريف واحد لهذا المفهوم؛ وهذا التباين والاختلاف في الآراء حول المجتمع المدنيّ لم يقتصر على مفهومه فحسب؛ بل هناك

اختلاف من ناحية نشأته، ومكوناته، وخصائصه، وأدواره؛ وذلك لاختلاف سياسات الدَّول، وثقافة كل مجتمع وظروفه (مبروك، 2019،154).

ويُرجع المفكرون تداول مفهوم المجتمع المدنيّ إلى القرنين السابع عشر، والثامن عشر على وجه الخصوص؛ أيّ منذ بداية الاختلاف، وذلك من أجل نشأة الدَّولة القومية الحديثة وتطورها؛ الذي كان متزامنًا لأولى بودار صعود البرجوازيّة، وتفكّك العلاقات ما فوق الاقتصاديّة التي انتشرت خلال القرون الوسطى؛ بينما بعضهم يُرجع هذا المفهوم إلى عصور قديمة جدًا؛ خاصة في المدارس الفلسفيّة في الجمهوريّات الكلاسيكيّة، وتحديدًا الجمهوريّة الرُّومانيّة؛ حيث إن هذه المدارس قد تلاشت في التاريخ الأوروبيّ خلال القرون الوسطى، وأُعِيْدت دراستها في بداية عهد النَّهضة الأوروبيّة من القرن الرَّابع عشر إلى القرن الخامس عشر، ثم خلال عصر التَّنوير في نهاية الخامس عشر؛ حيث إن المدرسة اليونانيّة استخدمت مفهوم المجتمع المدنيّ معنى مشابهًا للمجتمع الجيد أو الرشيد. ويرى **سقراط** أن الخلافات في المجتمع تُحلّ عن طريق الجدل والحوار لكشف الحقائق؛ لأن الحوار الاجتماعيّ من خلال الجدل قاطع من أجل تأكيد التمدن في المجتمع، وأنه الوسيلة التي تعود على المجتمع بالنفع؛ في حين تناول بعض المفكرين –مثل: **توماس هوبز**، و**جون لوك**– مفهوم المجتمع المدنيّ برأي مختلف (الهوش، 2013).

ويمكن القول إن مفهوم المجتمع المدنيّ قد تبلَّور عبر فلاسفة العقد الاجتماعيّ؛ وبالرَّغم من الجذور التاريخيّة لهذا المفهوم لم يرتبط بالسياسة إلا في ثمانينيّات وتسعينيات القرن العشرين؛ لكثرة اهتمام ذلك الوقت بالدِّيمقراطيّة، ثم تطوَّر هذا المفهوم إلى أن أصبح يُعرف بالمنظَّمات الاجتماعيّة غير الحكوميّة التي تحتل مَكانًا وَسطًا بين الدَّولة من جهة، والمجتمع من جهةٍ أخرى، ويسعى لسدّ الفجوات والضَّعف الموجود بالمجتمع، كما أنه يعمل بجانب الدَّولة على تنظيم المجتمع، وتحقيق الاتساق فيه (البلي وناسي، 2020)؛ (عيد، 2009).

وفي ضوء ذلك أشار الغامدي (2019) إلى أن نشأة المجتمع المدني، ومؤسساته المختلفة قد ارتبطت ـ أيضًا ـ بنشأة الدَّول في إطار علاقتها مع المجتمع الطَّبيعيّ، فقد سلكت عدة مسارات وتحوُّلات سياسيّة واقتصاديّة، اختلفت فيما بين المجتمعات الغربيّة من جانبٍ، وفي المجتمعات العربيّة من جانبٍ آخر؛ إلا أنّها تشترك في هدف تحقيق التَّنمية للمجتمع؛ لاختلاف ظروف كل

مجتمع من الناحية التَّاريخيّة والثَّقافيّة، فما هو مقبول في مجتمع معيّن، مرفوض في مجتمع آخر؛ إلا أن المجتمعات الخليجيّة بشكلٍ عام، والمجتمع السعودي ـ بصفةٍ خاصة ـ تمتاز بمجموعة من السِّمات، والخصائص النَّوعيّة، من أهمها أن نشأة المجتمع المدنيّ وتحوُّلاته ارتبطت بالأدوار الخدميّة والرِّعائيّة التي تسعى الدَّولة لتقديمها للمواطنين؛ فهدفها الأساس، والرَّئيس تلبية حاجات المجتمع، وتحقيق التَّنمية بمختلف أشكالها.

**– تعريف المجتمع المدنيّ:**

يُعدّ مفهوم المجتمع المدنيّ من المفاهيم الحديثة نسبيًّا التي برزت بصورة واضحة على السَّاحة السِّياسيّة والاجتماعيّة، ولا سيما في الدَّول الأوروبيّة، ولقد شاع استخدام مصطلح مُنظَّمات المجتمع المدنيّ في تسعينيّات القرن العشرين خاصة بعد انهيار الاتحاد السَّوفيتيّ السَّابق كي تكون سلطة خامسة خارج الحكم في الدَّول الحديثة (محمود، 2013، 51).

ولقد تعددت التَّعريفات لمفهوم المجتمع المدنيّ وَفقًا لاختلاف المُجتمعات، وسياسة الدَّول؛ مما أدى إلى تعدّد الآراء حول هذا المفهوم من فترة إلى أخرى، كما أن التَّغيّرات المُعاصرة أثّرت في ذلك، وتعرض الدِّراسة في الفقرات التَّالية أبرز تعريفات الكُتّاب والبَاحثين للمجتمع المدني على النَّحو الآتي:

– هو مجموعة التَّنظيمات التَّطوعيّة الحرة التي تملأ المجال العام بين الأُسرة، والدَّولة لتحقيق مصالح أفرادها، مُلتزمة في ذلك بقيم معايير الاحترام، والتَّراضي، والتَّسامح ،والإدارة السَّليمة للتَّنوع، والأختلاف (شكر ومورو، 2003، 37).

– هو مجموع الجمعيّات العاملة في المجال الاجتماعيّ، والثقافيّ، والتَّربويّ، والاقتصاديّ، والصَّحيّ، وذلك في تحقيق أهداف معينة وِفق القوانين الأساسيّة الصادرة من الجهاز الحكوميّ لأعمالها، ونشاطاتها (دمومات، 2003، 58).

– هو الأفراد والهيئات غير الرَّسميّة بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التَّربويّة، والاقتصاديّة، والعائليّة ،والصَّحيّة ،والثَّقافيّة، والخيريّة، وغيرها (Elbayar, 2005, 22).

- هو مُنظَّمات تطوعيّة ، وغير حكوميّة، وغير هادفة للرَّبح يُؤسسها النَّاس لإشباع الحاجات، ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم، أو للآخرين في المجتمع (أبو النَّصر، 2007م، ص 71).
- هو مجتمع الحاجة، يتحرَّك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حريّة، وهو يتوسَّط الأُسرة والدَّولة (قنديل، 2008، 19).
- هو المجتمع الذي يقوم على المُؤسسات الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والتَّربويّة، والصَّحيّة التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلالٍ نسبيّ عن الدَّولة؛ لتحقيق أهداف المجتمع (البشري، 2009).
- هو الفعاليّات والأنشطة الاجتماعيّة، وخاصة منها التَّطوُّعيّة التي تقوم بها جماعة من الأفراد تهدف إلى تحقيق مصالح، وأهداف، وغايات مُشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المُتنوَّعة التي ينخرط فيها المجتمع المدنيّ لتقديم الخدمات والمَنافع، أو دعم التَّعليم والتَّربيّة، وتكون هذه الأنشطة في إطار العمل السِّياسيّ الرَّسميّ (العرباوي، 2015).
- هو مؤسسات ومُنظَّمات غير حكوميّة أنشأها المجتمع؛ لتقديم خدمات اجتماعيّة، وسياسيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة لأفراد المجتمع بشكلٍ موازٍ للحكومة، وتتلقَّى بعض التَّبرعات الأهليّة والخارجيّة، وتقوم بدورٍ إيجابيّ فاعل في النَّهوض بالمجتمع في نواحٍ إنسانيّة مختلفة (سالم، 2017، 26).
- هو مجموعة من المُؤسسات التَّطوعيّة التي تملأ المجال العام التي نشأت بهدف خدمات اجتماعيّة، واقتصاديّة، وتعليميّة، وثقافيّة لجميع أفراد المجتمع؛ لاستكمال الدَّور الذي تقوم به الحكومة (طائع وآخرون، 2019، 79).

ومن خلال ما سبق ذكره من تعاريف للمجتمع المدنيّ يتضح أنه مجموعة من المُؤسسات التي لا تهدف للرَّبح، وتُعدّ بمثابة الشَّريك الثَّالث بين أفراد المجتمع والدَّولة، وأن مؤسسات المجتمع المدنيّ تختلف من بلدٍ لآخر في أهدافها وبرامجها. كما أن المجتمع المدني يُعدّ عِمادًا للمؤسسات، والجمعيات ذات الطَّابع الأهليّ؛ التي تسعى إلى تقديم خدمات الأعمال الخيريّة في المجتمع، فهي المُؤسسات غير الحكوميّة، وتَسير على القوانين التي تضعها الدَّولة، وإن وجِد نوع

من الدَّيمقراطيّة للمجتمع المدنيّ في بعض الدَّول فإن نشاطه مُراقب من قِبَل الدَّولة، كما يَسير ذلك المجتمع على تحقيق أهداف وِفقًا لرؤية الدَّولة من أجل خدمة المجتمع (البلى وناسي، 2020).

كذلك يوجد صعوبة في تأصيل مفهوم المجتمع المدنيّ في البيئة العربيّة، وخاصةً الخليجيّة لاعتبارات تاريخيّة، واجتماعيّة، وثقافيّة، وكذلك سياسيّة تعبّر عن خصوصيّة هذه البلدان (علي، 2018، 11).

واستنادًا إلى ما سبق يتضح أن مؤسسات المجتمع المدنيّ تُعبّر عن المُؤسسات، والتَّنظيميات المجتمعيّة التي أنشئت بهدف تطوعيّ لتحقيق أهداف تنمويّة في مختلف الأبعاد المُجتمعيّة الصَّحيّة، والسِّياسيّة، والاجتماعيّة والبيئيّة، والدينيّة؛ انطلاقًا من المسؤوليّة المُجتمعيّة لأفراد المجتمع، ومؤسساته تجاه المجتمع.

- **سمات المجتمع المدنيّ وخصائصه:**

يُلخّص حجازيّ، والشَّرقاويّ (2013) سمات المجتمع المدنيّ بما يلي: المجتمع المدنيّ رابطة طوعيّة يدخلها الأفراد باختيارهم، ورغبة منهم، ينشأ لتحقيق أهداف محددة قد تكون اجتماعيّة، أو تربويّة، أو اقتصاديّة. وفي ذات السِّياق فقد أضاف عيد (2009) سمة عدم الرَّبحية، وإذا حققت نوعًا من الرَّبح فإن هذا الرَّبح لا يُوزَّع على أعضائها؛ وإنما يُقدَّم دعمًا للخدمات التي تُقدَّمها المؤسسة.

والجدير بالذِّكر أن خصائص المجتمع المدنيّ غير مُحددة، ولا تتسم بالثَّبات؛ حيث إن المجتمع المدنيّ يعكس طموحات، وأهداف، وكذلك ظروف البيئة التي يوجد فيها؛ فمن ثَمَّ هناك اختلاف في خصائص المجتمع المدنيّ في دولة عن دولة أخرى (الصالح، 2019،19).

ويتضح مما سبق أن المجتمع المدنيّ يتسمَّ بالمرونة في الأهداف، وقدرتها على التَّكيُّف، والتَّوام مع مُتطلَّبات المجتمع المحيط، واحتياجاته المُتنوَّعة، كما أنها تُعبَّر عن إحساس أفراد المجتمع، ومؤسساته بالمسؤوليّة المجتمعيّة تجاه المجتمع في مختلف المجالات، إضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدنيّ تتصف بالرِّيادية في المشاريع، والأنشطة التي تُقدَّمها.

**ثانيًا: الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ:**

تتنوَّع الأدوار التي تُقدِّمها مؤسسات المجتمع المدنيّ، ومنها القيام بالأدوار التَّالية (العتيبي، 2018، 197):

- تعمل على تخفيف العبء عن الحكومة عن طريق مشاركتها في تقديم الخدمات في المجالات المختلفة التي تهتم بها.
- تُساهم في رفع مستوى الوعي الثَّقافيّ عن طريق أنشطتها في تلك المجالات، مثل: عقد النَّدوات، وإصدار المجلات، وتشجيع أعضائها على المشاركة في الحياة السِّياسيّة والثَّقافيّة، وتوعية المواطنين بصورةٍ عامة لحقوقهم وواجباتهم.

وتعمل مؤسسات المجتمع المدنيّ على تنمية العلاقات الاجتماعيّة للمرأة من خلال إكسابها مهارة التَّعامل الجيّد مع أفراد أُسرتها، وتدريبها على أسلوب حل على المشكلات (الهنائية، 2011)، كما أن هذه المُؤسسات لها دور تربويّ مهم في مواجهة العنف الأُسريّ بصوره كافة؛ سواء الموجّه ضد الأطفال، أو ضد المرأة؛ فهي تعمل على تكوين فرق، ولجان لدراسة هذه المشكلة، وتقديم التَّوصيات للأجهزة الحكوميّة المعنيّة بذلك؛ مما يُساعدها في إيجاد الحلول، واتخاذ القرارات التي من شأنها القضاء على العنف داخل الأسرة (قائد، 2005).

كما أشارت كلٌّ من رانيا أبو غريبة (2015)؛ ونجاح حسن (2017)؛ وشيماء عبد السَّميع (2020) بأن هذه المُؤسسات تُنظِّم برامج لتوعية المرأة، وإكسابها المهارات الحياتيّة المُرتبطة باحتياجات سوق العمل، ودمجها في مختلف الأنشطة التَّنمويّة.

كما يُضيف كلٌّ من العتيبي (2018) وعمران (2015) بأن مؤسسات المجتمع المدنيّ تعمل على تُنمّية ثقافة العمل التَّطوعيّ، وفي حال عدم تقديم تلك المُؤسسات أنشطة وبرامج فيما يخصّ تنمية هذه الثَّقافة فإننا نجِد أن فكرة الانضمام لهذه المُؤسسات تعتمد على العمل التَّطوعيّ، وهذا يُعدّ بمثابة استثمار لوقت الفراغ لجميع المُتطوِّعين بشكلٍ عام، وإلى فئة الشَّباب الباحثين عن العمل بشكلٍ خاص، كما يُساعدهم على تنمية مهاراتهم، ويُكسبهم العديد من الخبرات، كما أن ذلك يُسهم في تعزيز الانتماء الوطنيّ، وتنمية المَسؤوليّة المُجتمعيّة.

وأضاف الغامدي (2019)؛ وعبد الجليل (2011) العديد من الأدوار المهمة التي تقوم بها هذه المُؤسسات، ومنها: البرامج الصَّحيّة التَّوعويّة والوقائيّة، كذلك في المجال التَّعليميّ الذي يهتم

بدعم الأبحاث العلميّة، أيضًا في المجال الاقتصاديّ الذي يهتم بالأُسر المنتجة، وتسويق منتجاتها، وتقديم دراسات الجدوى؛ مما يُسهم في تحسين الحالة الماديّة لهم، أيضًا تقديم برامج تهتم بالطَّفولة والأُمومة.

وتؤدي منظمات المجتمع المدنيّ دورًا تربويًّا جوهريًّا في المجتمع، وذلك من خلال الآتي (زايد، 2017، 140):

- مؤسسات مُستقلة عن سلطة، وسيطرة الدَّولة.
- جماعات مُنظَّمة غير هادفة للرِّبح.
- تتحدّد أهدافها في تقديم الخدمات، والمُساعدات لمختلف فئات المجتمع، وخاصة الفقراء، والمحرومين.
- تعمل في إطار قانونيّ، وتشريعي تحدده الدَّولة.
- تعتمد على العمل التَّطوعيّ للأفراد، والإرادة، والرَّغبة في التَّغيير.

ولقد أشارت أمل حسين (2016) بعض الأدوار التَّربويّة، ومنها:

- التَّواصل مع أُسر التَّلاميذ الذين هم في حاجة للرِّعاية.
- توفير العديد من سُبل المُساعدة لأُسرهم.
- تنظيم برامج للإرشاد النَّفسيّ، والاجتماعيّ للتَّلاميذ الذَّين تُواجههم مشكلات؛ كتَدنِّي المستوى الدِّراسيّ، وذلك بالتَّواصل مع أُسرهم وإيجاد الحلول لها.
- زيادة وعي الآباء والأمهات بالأساليب التَّربويّة لمساعدتهم في التَّنشئة الصَّحيحة لأبنائهم.
- تبصير الآباء والأمهات بمشكلات الأبناء؛ حتى يمكِّنهم التَّغلُّب عليها.
- تنظيم مسابقات لتشجيع الطَّلبة على التَّفوق الدِّراسيّ، واكتشاف الموهوبين.
- مساعدة الطَّلبة على الرَّبط بين المعلومات النَّظريّة، والمهارات التَّطبيقيّة، وتدريبهم على التَّخطيط، وريادة الأعمال.
- تنظيم لقاءات في المراحل التَّعليميّة المختلفة؛ لتوعيتهم بالقضايا الصَّحيّة والخُلقيّة.

ويُضيف محمد (2017) إلى الأدوار التي يُمكن أن تُقدَّمها مؤسسات المجتمع المدنيّ في الجوانب المُتعلَّقة بالعمليّة التَّعليميّة، ومنها:

- الاهتمام بتنظيم الدَّورات التَّعليميّة للمُعلِّمين التي تُعزِّز قدراتهم المهنيّة.
- فتح فصول التَّقوية للطلَّاب.
- الاهتمام ببرامج القراءة للطَّلاب؛ لتحسين قدراتهم اللغويّة.
- تقديم خدمات التَّنمية **المِهنيّة**، والتَّدريب الحرفيّ، والتَّأهيل، وذلك من خلال إنشاء مراكز التَّدريب المهنيّ، والحرفيّ.
- مواجهة احتياجات سوق العمل عن طريق عقد الدَّورات التَّدريبيّة والتَّأهيليّة، كما تقوم بدور في تدعيم ثقافة العمل والإنتاج، وذلك من خلال تقديم القروض لاستثمارها في مشروعات هادفة.
- استثمار الإمكانات، والموارد البيئيّة المُتاحة، وتحويلها إلى منتجات اقتصاديّة ذات قيمة.

وانطلاقًا من أهمية الدَّور التَّربويّ الذي يمكن أن تُؤديه مؤسسات المجتمع المدنيّ في تنمية المجتمع باعتبار أنها إحدى المُؤسسات التَّربويّة المنوط بها المُشاركة الفاعلة في المجتمع؛ فإننا نجد أن هذه المُؤسسات تسعى لذلك من خلال تقديم الأنشطة، والبرامج في هذا المجال، وهناك تنوَّع في أدوارها التَّربويّة، الأمر الذي يؤكد أهمية تفعيل هذه المُؤسسات في المجتمع، وفي ضرورة حُسن استثمار ما تقدَّمه من برامج تربويّة مختلفة، كما أن مؤسسات المجتمع المدنيّ تتجاوز خدماتها حدود أسوار المُؤسسات التَّعليميّة؛ فتعمل على تقديم خدمات إرشاديّة للأسر، ولأولياء الأمور، وتعمل على تعبئة موارد المجتمع، وتوظيفها في مختلف أنشطة العمليّة التَّعليميّة.

**ثالثًا: النَّظريّات المُفسَّرة للدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ:**

- **نظرية الدَّور:**

تستند نظرية الدَّور إلى مفهوم أنماط التَّوقعات التي تُحدد كيفية أداء الأفراد سلوكهم بطريقة مُميزة؛ فالدَّور قائم على فكرة السُّلوك المتوقّع من الأفراد داخل الجماعة (جوناثان تيرنر، 1997)، ومن المبادئ العامة لنظرية الدَّور كما يُشير الحَسن (2015) أنه ينطوي على الدَّور الاجتماعيّ مجموعة من الواجبات التي يُؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته، وخبراته، وتجاربه، وكذلك ثقة المجتمع به، وأيضًا كفاءته وشخصيته، أيضًا من المبادئ أنه لا يمكن إشغال الفرد

للدَّور الاجتماعيّ وأداؤه بصورة جيّدة وفاعلة دون التَّدريب عليه؛ علمًا بأن التَّدريب على القيام بتلك الأدوار يكون من خلال التَّنشئة الاجتماعيّة، كذلك عند تفاعل دور مع أدوار أخرى، فإن كل دور يقيّم الدَّور الآخر، وعندما يصل تقييم الآخرين لذات الفرد، فإن التَّقييم يُؤثِّر في تقييم الفرد لذاته، وهذا ما يؤدي إلى فاعليّة الدَّور، ومضاعفة نشاطه.

ويمكن توظيف نظريّة الدَّور في إطار هذه الدِّراسة من خلال بيان الدَّور التَّربويّ وتوضيحه الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدنيّ، ومدى تأثيره على المجتمع؛ فهذه المُؤسسات تسعى لتنمية المجتمع في المجال التَّربويّ، وتهتم بقضاياه ومشكلاته، وتُقدّم الحلول لها من خلال أنشطتها وبرامجها.

**-نظرية النَّسَق الاجتماعيّ:**

يُعدّ تالكوت بارسونز أبرز من كتب عن نظريّة النَّسق الاجتماعيّ. والنَّسق الاجتماعيّ هو: عبارة عن تفاعل بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات، أو حتى مجتمعات تُنظّم بينهم علاقات اجتماعيّة مُستقرة (زايد، 1984). ويُعرّف النَّسق الاجتماعيّ كما جاء في (والاس وولف، 2005، 67) بأنه: "يتألَّف من عددٍ من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم في موقف يتضمَّن على الأقل جَانبًا فيزيقيًّا أو بيئيًّا؛ سعيًا لتحقيق أهداف وغايات معينة".

وأشار عبد العال (2005) أن بارسونز افترض أن المجتمع هو نَسَق عام يتكوَّن من عدة أنساق فرعيّة، ولكل نسق اجتماعيّ وظائف أساسيّة، هي تحقيق الهدف، والتَّكامل بين عناصر النَّسق؛ أيّ: أنساقه الفرعيّة. وأيضًا الحفاظ على كينونة النَّسق العام لعدم زواله، والتَّوافق مع المُتغيِّرات البيئيّة الذَّاتيّة؛ ومن هذا المُنطلَق يمكن النَّظر إلى المجتمع على أنه نسق يتكوَّن من أنساقٍ فرعيّة، أو عدد من الأجزاء المترابطة التي يُوجد بينها اعتماد متبادَل، ولكل نسق حاجات، ومُتطلَّبات وظيفيّة أساسيّة يلزم الوفاء بها؛ لضمان استمراريّة النَّسق.

ولخّص الغريب (2019) المُتطلَّبات الوظيفيّة الأساسيّة التي تعمل على بقاء النَّسق، واستمراره على النَّحو الآتي: الوصول إلى الهدف؛ أيّ: يكونون فاعلِين داخل أيّ نَسَق اجتماعيّ يسعون إلى تحقيق أهدافه، وإلا ما كان هناك نسق أصلًا، وعلى الرَّغم من أن الفاعلين يشغلون مراكز اجتماعيّة ويؤدون أدوارًا، إلا أنه يوجد أهداف ينبغي الوصول إليها، وعن طريق توضيح

الوسائل والغايات سيُساعد النَّسق الاجتماعيّ على تحقيق أهدافه، أيضًا من المُتطلَّبات التَّكيّف الذَّي يُعنى به أن كل نسق فرعيّ داخل نسقٍ أكبر لا بد أن يتغلَّب على ظروف البيئة الاجتماعيّة، ويستثمر الإمكانات الموجودة في تلك البيئة؛ لتحقيق أهدافه، كذلك من المُتطلَّبات التكامل، ويُقصد به التَّكامُل بين العلاقات التي تتمّ داخل النَّسق الاجتماعيّ بالذَّات، أيضًا الحفاظ على بقاء النَّمط، والتَّوافق مع الظُّروف المحيطة.

وتَماشيًا مع ما ذُكِر؛ فمؤسسات المجتمع المدنيّ ما هي إلا نسق اجتماعيّ يتكوَّن من أجزاء ترتبط مع بعضها، وهذه الأجزاء في حالة تكامل ومساعدة، بهدف تحقيق توازن النَّسق، وينبغي أن يتوفّر لهذه المُؤسسات الحاجات التي تُساعدها على أداء وظيفتها، وفي حال نقْص هذه الحاجات سيؤدي ذلك إلى ضَعف عملها، وربما يُؤدي إلى عدم استمراريتها.

- **نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ:**

تُعَدُّ نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ من النَّظريات السَّيكولوجيّة المعاصرة التي ظهرت في أوائل السَّتينيّات من القرن العشرين، ومن أهم رواد هذه النَّظرية ثيبوت وكيلي، وجورج هوماز، وبيتربلاو؛ حيث كان لهم جهود في تطوَّر هذه النَّظرية، فقد قدَّم هوماز في كتابه عن السُّلوك الاجتماعيّ بعضَ الافتراضات النَّظريّة التي يعُدُّها بمثابة أُسس للسُّلوك الاجتماعيّ. وتقوم نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ على فكرة الأخذ والعطاء (لطفي والزَّيات، 2009)؛ وفي ضوء ذلك أشار (الغريب، 2019) إلى أن هوماز يرى أن التَّبادل الاجتماعيّ يبدأ من تفاعلٍ مُستمر بين الأفراد وجهًا لوجه مُتعدد المنافع؛ حيث إن قاعدة التَّبادل بين الأفراد لا تتمثّل في المنافع الماديّة فحسب؛ بل إلى أهداف، وغايات اجتماعيّة؛ كالاحترام، والتَّقدير الاجتماعيّ، وبما أن هذه العلاقات الاجتماعيّة بين الأفراد تُحقِّق لهم الفائدة، فذلك يضمن استمراريتها.

ومن أهم المبادئ التي تستند إليها نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ كما أشار الحسن (2015) إلى أن قوانين التَّبادل الاجتماعيّ لا تنحصر على التَّفاعل الذي يحدث بين الأفراد؛ بل تشمل التَّفاعل بين الجماعات، والمُؤسسات، والمجتمعات المحليّة، والكبيرة، أيضًا تُعدّ نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ نظريّة قيميّة خُلقيّة، ومعنويّة، وروحيّة؛ نظرًا إلى أن الحقوق والواجبات لا تنحصر على المجال الماديّ، فهناك مجال قيميّ خُلقيّ معنويّ وروحيّ، وفي ذات السِّياق فقد ذكر لطفي والزَّيات

(2009) بعضًا من المبادئ، وهي: أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم؛ نظرًا إلى أنهم يحصلون عن طريق هذا التَّفاعل على بعض المكافآت الاجتماعيّة؛ فالأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعيّة طالما أن هذه العلاقات تُحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التَّكلفة التي ترتب عليها.

ويمكن توظيف هذه النَّظريّة في إطار هذه الدِّراسة؛ حيث إنّ مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ تسعى لبناء علاقات مع أفراد المجتمع، ومؤسساته الحكوميّة والخاصة؛ لتنمية المجتمع وتطوَّره، وإدراك أفراد المجتمع لأهمية الدَّور التَّربويّ الذي تقوم به هذه المُؤسسات، وتقديرهم له يُعدّ جانبًا مُشجعًا، وحافزًا لاستمرار عملها، والقيام بدورها، كما أن تحقيق الشَّراكة وتفعيلها بين مؤسسات القطاع الحكوميّ، والخاص، ومؤسسات المجتمع المدنيّ يعمل على تبادل المنفعة، ويجعل مؤسسات المجتمع المدنيّ تتخطَّى عائقًا من العوائق التي تحدُّها من القيام بأدوارها.

**الدِّراسات السَّابقة:**

يتضمَّن هذا المحور الدِّراسات السابقة التي تناولت مُتغيِّرات الدِّراسة، وعُرِضت وفقًا لترتيبها الزَّمنيّ من الأحدث إلى الأقدم بعرض كلّ دراسة من حيث الهدف، والمنهج، والأدوات، وأهم النَّتائج والتَّوصيات؛ ومن ثمَّ التَّعليق على هذه الدِّراسات، وتوضيح العلاقة بينها، وبين الدِّراسة الحاليّة:

**أجرى الشَّمري والزَّيود (2020)** دراسة هدفت إلى التَّعرَّف على اتجاهات المُستفيدين من أبناء المجتمع المحليّ في مدينة حائل في المملكة العربيّة السُّعوديّة نحو الخدمات التي تُقدَّمها لهم المُؤسسات الأهليّة غير الرَّبحيّة العاملة في القطاع الصحيّ، واستخدمت الدِّراسة المنهج الوصفيّ، ووظّفت الاستبانة لجمع البيانات، وتكوّن مجتمع الدِّراسة من الجمعيّات الأهليّة (3) جمعيّات، وبلغ عدد المُستفيدين (2500)، وقد تكوّنت عيّنة الدِّراسة من (500) مُستفيد، اخْتِيْروا حسب الخصائص الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والدِّيموغرافيّة. وكشفت نتائج الدِّراسة أن مجالات العمل، والبرامج التي تُقدَّمها مؤسسات المجتمع المدنيّ العاملة في القطاع الصَّحيّ تمثَّلت بتقديم الخدمات العلاجيّة، كما تُقدَّم هذه المُؤسسات فُحوصًا دوريّة للمراجعين، وهذا يُشير إلى أهمية وجود مثل هذه المُؤسسات العاملة في القطاع الصَّحيّ. كما توصَّلت الدِّراسة إلى أن الاتجاه العام لدى المُراجعين لهذه المُؤسسات كان إيجابيًّا بناء على الخدمات التي تُقدَّمها، كما أكّدت

الدِّراسة أهمية تدريب العاملين في هذه المُؤسسات الأهليّة، ورفع كفاءتهم في تقديم الخدمات، وتُوصي الدِّراسة بأهمية تشجيع أبناء المُجتمع القادرين على فتح مؤسسات أهليّة للعمل في الخدمات الصَّحيّة.

**ولقد هدفت دراسة شيماء عبد السَّميع (2020)** إلى التَّعرّف على دور الجمعيّات الأهليّة غير الرَّبحيّة في التَّمكين الاقتصاديّ للمرأة، واعتمدت الدِّراسة على المنهج المسحيّ، ووظَّفت الاستبانة لجمع البيانات، وقد تكوّنت عينة الدِّراسة من (22) من العاملين في المشروعات الاقتصاديّة في الجمعيّات الأهليّة في محافظة الفيوم بمصر، كما تَكوّنت من (262) من المُستفيدات من خدمات هذه الجمعيّات وبرامجها، وقد اخْتِيْرت عينة الدِّراسة بالطَّريقة العمديّة، وأظهرت نتائج الدِّراسة أن هناك العديد من الخدمات التي تُقدَّم من الجمعيّات الأهليّة التي تُساعد في تمكين المرأة اقتصاديًّا من خلال إقامة مشروعات تزيد دخل المرأة عن طريق قروض مُيسرة الدفع؛ بالإضافة إلى توفير دراسات جدوى للمشروعات الاقتصاديّة للمرأة، كما أشارت النَّتائج إلى المعوِّقات التي تحدّ الجمعيّات الأهليّة من القيام بدورها، ومنها: ضَعف الوعي المجتمعيّ، إضافة إلى قلة الدعم المؤسسيّ المقدم للعاملين في مُنظَّمات المجتمع المدنيّ، وقلة البرامج التَّدريبيّة المُقدَّمة لهم، وتعدد الجهات الإشرافيّة لمؤسسات المجتمع المدنيّ، كما أكّدت الدِّراسة ضرورة دعم المُؤسسات الحكوميّة والخاصة، ودعم الأفراد لمؤسسات المجتمع المدنيّ معنويًّا وبشريًّا؛ التي تعمل على مساعدتها في القيام بدورها الذي ينصبّ في تنمية المجتمع.

**وقدَّم الغامدي (2019)** دراسة هدفت إلى التَّعرَّف على دور المُنظَّمات غير الرَّبحيّة في تحقيق التَّنمية الاجتماعيّة المُستدامة في ضوء رؤية المملكة العربيّة السُّعوديّة 2030، واعتمدت الدِّراسة على المنهج المسحيّ، وتكوَّنت عينة الدِّراسة من العاملين في هذه المُنظَّمات، والمُستفيدين منها، فبلغ حجم عينة الدِّراسة 2396 (266 من العاملين في المُنظَّمات غير الرَّبحيّة، و 1842 مُستفيدًا)، وقد اخْتِيْروا بأسلوب المسح الشَّامل، كما تكوّنت عينة الدِّراسة ـ أيضًا ـ من 288 من قادة المجتمع المحليّ في منطقة الرِّياض، وهم الأشخاص أصحاب التَّأثير الاجتماعيّ: (وزير، ومحافظ، وكاتب عدل، وقائد مدرسة، وقاضي)، وقد اخْتِيْروا بأسلوب كرة الثَّلج، وأظهرت نتائج الدِّراسة التَّوجّه الجاد لدى العاملين في هذه المُنظَّمات؛ لتفعيل برامج رؤية

2030، كما أشارت النَّتائج إلى المُعوِّقات التي تواجهها هذه المُؤسسات؛ التي تتمثّل في ضعف الجانب الإعلاميّ لإبراز دور المُنظَّمات في تنمية المجتمع، ثمَّ ضعف الإمكانات الماديّة، أيضًا ضَعف التَّواصل، والتَّنسيق بين المُنظَّمات، وضعف المشاركة المجتمعيّة مع برامج المُنظَّمة، وأوصت الدِّراسة بضرورة التَّنسيق بين المُنظَّمات غير الرَّبحيّة بما يعمل على إيجاد صيغة من التَّكامل بين أدوارها وأنشطتها، والتَّأكيد على القطاع الحكوميّ والخاص، وأهمية تشجيع العاملين، وتحفيزهم في المستويات الإداريّة المختلفة على طرح الأفكار والمُقترحات، وضرورة الاهتمام بعمليات التَّحسين والتَّطوير المُستمر، من خلال المراجعات والتَّقويمات الدَّوريّة.

**وهدفت دراسة قاسم والغانم (2019)** إلى تحديد دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في تحقيق التَّنمية الاجتماعيّة للشَّباب السُّعوديّ في ضوء رؤية المملكة 2030، وقد استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفيّ التَّحليليّ، وتكوّنت عينة الدِّراسة من (203) من الشباب المُشاركين في الأنشطة والبرامج؛ سواءً داخل الجامعة، أو في أيّ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنيّ في مدينة الرِّياض، ووظَّفت الاستبانة لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدِّراسة وجود قصورٍ نسبيّ في دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في إعداد الشَّباب للمشاركة في الأعمال التَّطوعيّة الخيريّة، وفي تعليم الشَّباب المشاركة في المشروعات البيئيّة، وأوصت الدِّراسة بضرورة تشجيع إعداد أفراد المجتمع للمُشاركة في الأعمال التَّطوعيّة لكي تُترجم رؤية 2030 التي تتطلَّع إلى الوصول إلى مليون مُتطوّع في القطاع غير الرَّبحيّ.

وهدفت دراسة كوبير (Cooper, 2018) إلى توضيح مفهوم المجتمع المدنيّ، وبيان أهميته، وأدواره، ووظّفت الدِّراسة المنهج الوصفيّ من خلال تحليل الأدبيّات المُتعلَّقة بموضوع الدِّراسة، وأظهرت الدِّراسة أن المقصود بالمجتمع المدني يعني بأنه الفضاء خارج الأُسرة، والسُّوق والدَّولة، ويُشير مفهوم المجتمع المدنيّ إلى مجموعة واسعة من المجموعات المُنظَّمة والعضويّة بما في ذلك المُنظَّمات غير الحكوميّة ،والنَّقابات العماليّة، والحركات الاجتماعيّة، والمُنظَّمات الشَّعبيّة، والشَّبكات عبر الإنترن، والمجتمعات، والجماعات الدِّينيّة، كما بيّنت الدِّراسة أهميّة المجتمع المدنيّ من خلال أدواره الخدميّة، والضَّغط على الحكومات في القضايا التي تشمل حقوق الإنسان، أو البيئة، واعتباره كهيئة رقابيّة على ممارسات الحكومة، ودوره في بناء المواطنة

الفاعلة، وتحفيز المشاركة المدنيّة على المستوى المحليّ، والمشاركة مع الحكم المحليّ، والإقليميّ، والوطني، والمشاركة في عمليّات الحوكمة العالميّة، وأكدت الدراسة أهمية توظيف وسائل الإعلام في التَّوعية بأدوار مؤسسات المجتمع المدنيّ.

وهدفت دراسة نمر وبهيليا (Nemr & Bhulai, 2018) إلى التَّعرّف على دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في إعادة تأهيل المُتطرفين، وإدماجهم في المجتمع بعد عودتهم من ساحات القتال؛ حيث قدَّرت الدِّراسة وجود 4000 مقاتل أجنبيّ من 110 دول حول العالم في ساحات القتال مع تنظيم داعش في كل من العراق، وسوريا، وأن حوالي 5600 مقاتل منهم عادوا إلى ديارهم في 33 دولة، هذا إلى جانب التَّطرق إلى نشاط جماعات إرهابيّة أخر، مثل: بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشَّباب الصوماليّ في الصومال، وبيّنت الدِّراسة أن الحكومات تواجه تحديات عديدة مع هؤلاء الأشخاص من حيث تحديد هويتهم واحتجازهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم، وأن العديد منهم سيفلتون من الملاحقة القضائيّة بسبب عدم كفاية الأدلة، أو سيتهرَّبون من الكشف عن أنفسهم عند عودتهم إلى مجتمعاتهم، وسواء تمَّ احتجازهم ومقاضاتهم، فإنه من المُرجَّح أن يَحتاج هؤلاء الجناة المُتطرِّفون إلى المساعدة في معالجة العوامل التي أدت إلى تورَّطهم في التَّطرف والعنف، ومن أجل تخطِّي هذه التَّحديات، يجب تفعيل الشَّراكة مع المجتمعات المحليّة في مجال التَّعليم، والصَّحة النَّفسية، وفي مختلف الفعاليّات المجتمعيّة المختلفة؛ كون مُنظَّمات المجتمع المدنيّ تمتلك معرفة أفضل، معرفة بكيفية الوصول إلى المجتمع، والمشاركة معه لمواجهة تحديات التَّجنيد والتَّطرف، إلى جانب دورها في عمليّة البحث والتَّطوير في مجال إستراتيجيّات مكافحة الفكر المُتطرف.

**وجاءت دراسة الهرميل (2018)** للكشف عن إسهامات مُنظَّمات المجتمع المدنيّ في تنمية المجتمع المحليّ بالأردن، وقد استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفيّ، ووُظِّفت الاستبانة لجمع البيانات، وقد بلغ حجم عينة الدِّراسة 135 مُشاركًا (10أخصائيين اجتماعيين، و125 مُستفيدًا)، وقد اخْتِيْروا عن طريق الحصر الشَّامل. وأوضحت نتائج الدِّراسة تعدّد الأنشطة التي تُقدَّمها مؤسسات المجتمع المدني وتنوّعها، وكشفت نتائج الدِّراسة عن المعوِّقات التي تواجهها هذه المُؤسسات، ومنها: قلة التَّمويل، وعدم التَّنسيق والشَّراكة مع المُؤسسات الحكوميّة، وأنه لا بد من

زيادة البرامج المُقدَّمة لتحقيق التَّنمية للمجتمع، وأوصت بأهمية تقديم النَّدوات لنشر الوعي المُجتمعيّ بما تُقدَّمه هذه المؤسسات في خدمة المجتمع، وبضرورة العمل على تحسين الخدمات، وتنويع البرامج المُقدَّمة التي تُسهم في مواجهة المشكلات في المجتمع وتخفيفها.

هدفت دراسة فاطمة سالم (2017م) إلى التَّعرَّف على واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ في مواجهة مشكلة أطفال الشَّوارع، ووضع تَصوَّر مُقترح لتفعيل الدَّور التَّربويّ لبعض مؤسسات المجتمع المدنيّ في مواجهة مشكلة أطفال الشوارع، ووظَّفت الدِّراسة منهج البحث الوصفيّ، وأظهرت النتائج أهميّة دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في مواجهة مشكلة أطفال الشوارع من خلال توجهات تربويّة يأتي في مقدمتها التَّربية الدينيّة، والتَّربية الخلقيّة من خلال تفاعل العاملين في مؤسسات المجتمع المدنيّ بإيجابيّة نحو تعلُّم الأطفال، وضرورة توفير التَّقنيات التَّكنولوجيّة الحديثة في تفعيل الدَّور التَّربويّ؛ لمؤسسات المجتمع المدنيّ، وأكدت الدِّراسة قلة الأنشطة الاجتماعيّة نتيجة قلة الوعي، والمشاركة المجتمعيّة؛ مما يُؤثّر بوضوح على مواجهة المشكلة، كما أكدت الدراسة قلة الدعم الماديّ المُقدّم لمؤسسات المجتمع المدنيّ، كما أن العاملين في مؤسسات المجتمع المدنيّ لا يشعرون بالأمان الوظيفيّ، وأكدت الدراسة ضرورة تفعيل الشراكة بين المُؤسسات التربويّة، وبين مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لتحقيق المنافع المتبادلة، وتحقيق الأهداف التي تسعى المُؤسسات التعليميّة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ إليها.

كما سعت دراسة ناليتوفا وأوكاتوف ووليكوفا (Naletova; Okatov &Zhulikova, 2016) إلى تنمية المجتمع المدنيّ، وزيادة أهمية بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ لا تتطلّب في الغالب مجرد وصف تجريبيّ للاتجاهات الرَّئيسة لوظائف المجتمع المدنيّ، ولكنها تحتاج أيضًا إلى مُبررات نظريّة لمنهجيّة تحقيقاتها؛ وتُركّز الدِّراسة على تحديد دور التَّضامن الاجتماعيّ في علم الاجتماع الكلاسيكيّ الذي من شأنه أن يجعل من المُمكن استخدام هذه الإمكانيّة في مجال المُمارسات الحديثة، وتتمثّل الطَّريقة الرَّئيسة للدِّراسة في تحليل النَّظريّات السَّوسيولوجيّة الكلاسيكيّة، ويُتيح النَّهج المُقترح الحصول على فهم أشمل وعميق لهيكل المجتمع المدنيّ الحديث وجوهره؛ وتوصَّلت الدِّراسة إلي أن المجتمع المدنيّ الحديث يشمل التَّضامن الاجتماعيّ

كعنصر لا يَتجزأ التي لا يُمكن التَّحقيق فيه بخلاف أن تكون مَدعومة على النَّحو الواجب من النَّظريات الاجتماعيّة السَّوسيولوجيّة.

وهدفت دراسة منتدى التَّعليم الدَّوليّ (Incheon World Education, 2015) إلى التَّعرف على جهود المجتمع المدنيّ في الخمسة عشر عامًا الماضية، وتحديد أهم الأولويّات التي تمَّ العمل من خلالها، ووظَّفت الدِّراسة المنهج النَّوعيّ، وتوصَّلت الدِّراسة إلى أن أهم الألويّات التي تمَّ العمل من خلالها في الخمسة عشر عامًا الماضية فيما يلي: معالجة مشكلات الفئات المُستبعدة والمُهمَّشة، ودعم المساواة في وصول مشاركة المجتمع المدنيّ في نتائج التَّعلُّم، والاعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين في أعمال الالتحاق بالتَّعليم، ودعم التَّخطيط لبنية العمليّة التَّعليميّة، والالتزام بالتَّعليم، وتحسين مخرجات التَّعلُّم، بما في ذلك ضمان تمكين المُعلِّمين، وتدريبهم، وتأهليهم مِهنيًّا، والالتزام بضمان جودة فرص التَّعلُّم مدى الحياة، والالتزام بكفالة التَّعليم في بيئة آمنة.

هدفت دراسة ييي وأونكس (Ye & Onyx, 2015) إلى الكشف عن مسارات التَّطوّر، والمشكلات والإجراءات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنيّ في الصِّين، واستخدم الباحثان المنهج الوصفيّ، من خلال استخدام تحليل المحتوى، وقام الباحثان بتحليل محتوى (25) وثيقة في الفترة من (2003–2004) ضمن بطاقة تحليل المحتوى، وضمن مجموعة من معايير الصُّعوبة في عمل مؤسسات المجتمع المدنيّ، مثل: قلة المُخصَّصات الماليّة، وقلة المساحات، وقد أظهرت نتائج الدِّراسة أن مؤسسات المجتمع المدنيّ تُؤدي دورًا مُتدنيًّا في تعزيز نمو البلاد، ومواجهة مشكلاته كونها تعمل في ظل الحكومة، وتحت إدارتها، ووجود مُعوِّقات لعملها تتمثَّل في ضَعف موازناتها، وقلة الكوادر المؤهلة، وعدم وجود مشاريع مُجتمعيّة خارج إطار سيطرة الدَّولة.

**وأجرى جوزيفوويتش** (jozefowicz, 2015) دراسة في أمريكا هدُفت إلى تحديد استراتيجيات الشَّراكة الفعالة بين الجامعات والمُنظَّمات غير الرَّبحيّة، والتَّعرّف على العوائق التي تحول دون إقامة شراكة بينهم، وتقديم استراتيجيات للتَّغلُّب على هذه الحواجز والعوائق، ولقد تبنَّت الدِّراسة المنهج النَّوعيّ الاستقرائيّ. وتكوّنت عيّنة الدِّراسة من (7) من قادة المُنظَّمات غير الرَّبحيّة الذين عملوا شراكة مع الجامعات في ولاية كنتاكي، والولايات المجاورة لها، ولقد أوضحت نتائج الدِّراسة

أن من العوائق التي تحول دون إقامة شراكات فعَّالة بين المُنظَّمات غير الرَّبحيّة والجامعات الافتقار إلى رؤية مشتركة، والتَّواصل غير الفعال، كما خلصت الدِّراسة إلى أنه من استراتيجيات التَّغلَّب على العوائق الثِّقة المُتبادلة، وتطوير رؤية مُشتركة، والمنافع المُتبادلة.

**وسعت دراسة عطية (2013)** إلى التَّعرّف على أدوار مؤسسات المجتمع المدنيّ الوقائيّة المناسبة التي تُهيئ أبناء المجتمع خاصة طلاب المرحلة الثَّانويّة للتَّعامل مع المجتمع بوعي ضد أخطار بعض الظواهر السَّلبيّة، والكشف عن الصُّعوبات التي تعوق تحقيق هذه المُؤسسات لأدوارها، واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفيّ، ووظَّفت الاستبانة لجمع البيانات، وتكوّنت عيّنة الدِّراسة من فئتين؛ الأولى: فئة المُعلِّمين والمُعلِّمات بالمرحلة الثَّانويّة بمحافظات "أسوان، وقنا، وسوهاج"، وبلغ عددهم (730)؛ أما الفئة الآخرِة فكانت من مسؤولي مؤسسات المجتمع المدنيّ بالمحافظات نفسها؛ حيث كان عددهم (80) مَسؤولًا، وأظهرت نتائج الدِّراسة أن ضَعف وعي الطُّلاب بأهمية أدوار هذه المُؤسسات لتوعيتهم يشكّل عائقًا أمام مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لتحقيق أهدافها، وعدم اهتمام الأجهزة التَّعليميّة بالدَّور المهم الذي تقوم به هذه المُؤسسات من العوائق التي تُواجه المُؤسسات، وتحدّها من القيام بأدوارها، وأوصت الدِّراسة بأهمية قيام الجهات المَسؤولة الحكوميّة بالتَّنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنيّ وَفق تخصصاتهم المُختلفة لإعداد برامج مُتكاملة تتعاون فيها كل مُؤسسة حسب تخصصها؛ لتحقيق الأهداف المرجوة، وبضرورة تقديم تسهيلات ماديّة ومعنويّة؛ لهذه المؤسسات؛ لتُحقق الدَّور المأمول منها.

وهدفت دراسة كلوس شواب (Klaus Schwab, 2013) إلى التَّعرَّف إلى كيف سيبدو شكل بيئة المجتمع المدنيّ في عام 2030؟ حيث إن المجتمع المدنيّ اليوم يشمل مجموعة أكثر حيويّة من المُنظَّمات ـ المُنظَّمة وغير المُنظَّمة ـ التي تعمل على نطاقٍ أوسع من أيّ وقتٍ مضى، ودراسة زيادة تطوّر أدوار المجتمع المدنيّ، وما يترتب عليه من آثار على جميع قطاعات المجتمع، كما تهدف إلى تحسين التَّماسك الاجتماعيّ وزيادة مستويات الاقتصاد والتَّنمية الاجتماعيّة، والحد من أعباء الفقر، وسوء الصَّحة، وعدم المساواة، وسوء التَّعليم، وتعزيز مصالح الفئات المُهمَّشة وغيرها، كما أن الدَّور المُستقبليّ للمجتمع المدنيّ هو القيادة، والإبداع من أجل تحقيق التزام واضح، واستثمار رؤوس أموال القطاع الخاص نحو تحقيق أهداف التَّنمية الاجتماعيّة، والعمل

الخيريّ، إضافة إلى تدريب بعض المتطوعين للمساهمة في تنفيذ البرامج المختلفة لمؤسسات المجتمع المدنيّ.

**وجاءت دراسة الدَّنقاوي (2011)** بهدف التَّعرف على الدَّور الذي تقوم به الجمعيّات الأهليّة غير الرَّبحيّة في مجال دعم عمليّة التَّنمية الاجتماعيّة في المجتمع الليبيّ، وإبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعيّة لهذه الجمعيّات، واستُخْدِم منهجان، هما: المنهج التَّاريخيّ، والمنهج الوصفيّ التَّحليليّ؛ حيث استُخْدِمت التَّقارير الرَّسميّة، والوثائق للحصول على المعلومات، وتوصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ الجمعيّات الأهليّة تقوم بأدوار وظيفيّة مهمة تخدم المجتمع؛ فبعض الجمعيّات تهدف إلى تقديم خدمات في مجال الصَّحة؛ كالقيام بحملات التَّوعية، والتَّبرع بالدَّم، وتقديم الخدمات الصَّحيّة، والإعداد لبرامج وقائيّة، وبعض الجمعيّات بنت أهدافها على تقديم خدمات في مجال الرِّياضة؛ مثل، اكتشاف المواهب، والمبدعين، وربطهم بالبرامج التي تخدمهم.

**وهدفت دراسة النَّسور (2011)** إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في التَّنمية المحليّة في الأردن، واتبعت الدِّراسة المنهج الوصفيّ التَّحليليّ، ووظَّفت الاستبانة لجمع البيانات، وتكوَّنت عيّنة الدِّراسة من (101) من الأفراد الذين يُمثِّلون القطاع الحكوميّ "وزارة التَّخطيط"، والقطاع الخاص مُتمثِّلًا في شركة الاتصالات، والقطاع الأهليّ الذي تَمثَّل في مؤسسة اتحاد المرأة الأهليّة، ولم توضح الدِّراسة طريقة اختيار العينة، وأشارت النَّتائج إلى أن استراتيجية الجانب الاجتماعيّ جاءت مُتدنية مع أن هذه المُؤسسات اجتماعيّة ثقافيّة؛ أما مقياس الجانب الاقتصاديّ فقد جاء في مرتبة متدنية متوسطة؛ بينما جاء مستوى تقييم الجانب التَّربويّ متوسطًا نسبيًّا؛ فتتوفّر فرص التَّعليم والتَّطوير للجميع؛ بسبب في ذلك للاهتمام الذي تُوليه الحكومة الأردنيّة للتَّعليم.

**وهدفت دراسة حجازي (2011)** إلى التَّعرّف على الدَّور الفعليّ الذي تقوم به مُنظَّمات المجتمع المدنيّ في تنمية الوعي الصَّحيّ لدى أفراد المجتمع، والدَّور المُتوقَّع منها القيام به تجاه تنمية الوعي الصَّحيّ، واتبعت الدِّراسة المنهج المسحيّ، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتكوّنت عيّنة الدِّراسة من طلاب وطالبات الدِّراسات العليا في قسم الدِّراسات الاجتماعيّة بكلية الآداب في جامعة الملك سعود؛ حيث بلغ عددهم (54)، واخْتِيْروا بالطَّريقة العشوائيّة البسيطة،

وتوصَّلت الدِّراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدنيّ تقوم بدورها إلى حدٍّ ما في تنمية الوعي الصَّحيّ؛ لذا فهي تحتاج إلى تحسين لهذا الدَّور وتفعيله، وأوصت الدراسة بأهمية توفير الموارد الماليّة والبشريّة لهذه المُنظَّمات، وبضرورة وجود قنوات اتصال مفتوحة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، وبين المؤسسات المعنيّة بالصَّحة، وأجهزة الإعلام، وبأهمية إجراء المزيد من الدِّراسات العلميّة حول دور مؤسسات المجتمع المدنيّ.

أما دراسة مانلي (Manily, 2007) فقد هدفت إلى التَّعرَّف على دور المُنظَّمات غير الحكوميّة وأنشطتها في تنمية الشَّباب في كليّة المُعلِّمين في المنطقة الفقيرة في الصِّين، واستخدمت الدراسة المنهج النَّوعيّ، وقد استخدمت المقابلة واللقاءات، وطبقتها على عيّنة عشوائيّة من مجتمع الدِّراسة، وأظهرت نتائج الدِّراسة إلى النَّجاح من حيث الاستفادة من المعرفة باستخدام التَّدريب المُتقدَّم، وتحقيق مستويات عالية من الرِّضا بسبب تنمية الفرد، بالمقابل أظهر أعضاء هيئة التدريس ملحوظات حول التَّحديات التي يواجهونها من حيث انخفاض مستوى برامج التَّدريب، بتطبيق الرَّبط الشَّبكيّ، إضافة إلى حالة عدم اليقين بالنسبة إلى الاعتماد على الدَّور الاجتماعيّ في إطار البرنامج، من وجهة نظر القائمين على الخدمة في المُؤسسات المعنيّة، عِلمًا بأنه تمّ إجراء الدِّراسة على الطَّلبة، والمديرين، والزُّملاء العاملين، وكذلك على مُمثِّلي المُؤسسات التي تُقدَّم الخدمة.

**التَّعليق على الدِّراسات السَّابقة، والفجوة العلميّة:**

من خلال عرض الدِّراسات السَّابقة يتضح أنه توجد عدة دراسات أُجريت حول مؤسسات المجتمع المدنيّ، ودورها في تنمية المجتمع، وعلاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى حكوميّة كانت أو خاصة؛ مثل: دراسة حجازي (2011)، ودراسة الدَّنقاوي (2011)، ودراسة النَّسور (2011)، ودراسة كوبير (Cooper, 2018) ، ودراسة نمر وبهيليا (Nemr & Bhulai, 2018) ، ودراسة منتدى التَّعليم الدَّوليّ (Incheon World Education, 2015)، ودراسة شيماء عبد السميع (2020)، ودراسة الشَّمريّ والزَّيود (2020)، أيضًا توجد دراسات هدفت إلى معرفة المُعوِّقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدنيّ، مثل: دراسة عطيّة (2013) ، ودراسة jozefowicz (2015)، ودراسة الهرميل (2018)، ودراسة الغامدي (2019)؛ مما كان له أثر كبير في

تحديد مشكلة الدِّراسة الحاليّة؛ التي جاءت لردم الفجوة العلميّة في بحث ودراسة مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ في المملكة العربيّة السُّعوديّة؛ حيث إنه ومع وجود عدة دراسات تناولت مؤسسات المجتمع المدنيّ في المملكة العربيّة السعوديّة؛ مثل دراسة الغامديّ (2019)، ودرسة قاسم والغانم (2019)، ودراسة حجازي (2011)، ودراسة الشَّمريّ والزَّيود (2020)؛ إلا أن الدِّراسة الحاليّة تختلف عن تلك الدِّراسات من خلال الكشف عن المُعوّقات التي تحدّ من قيام مؤسسات المجتمع المدنيّ بدورها التَّربويّ، كما سعت للوصول إلى المُتطلَّبات اللازمة؛ لتفعيل الدَّور التَّربويّ لتلك المُؤسسات من خلال توظيف المُدخل النَّوعيّ الذي يُتيح للباحث الوصول إلى معلومات أكثر عُمقًا وتَفصيلًا حول مشكلة الدِّراسة، ومن ثَمَّ يمكن أن تُسهم هذه الدِّراسة في ردم الفجوة العلميّة التي لم تتناولها الدِّراسات السَّابقة.

**منهجيّة الدِّراسة وإجراءاتها:**

**منهج الدِّراسة:**

من أجل الوصول إلى فهم أعمق للمشكلة المدروسة في سياقها الطَّبيعيّ من وِجهة نظر المُشاركين، فقد تمّ اختيار المنهج النَّوعيّ، وتوظيف أسلوب البحث الأساسي؛ ذلك أن الهدف هو الإجابة عن أسئلة البحث من خلال التَّواصل المُباشر مع المشاركين؛ للتَّعرَّف على وِجهات نظرهم حول المُعوّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ، ومن ثمَّ التَّوصَّل للمُتطلَّبات اللازمة؛ لتفعيل الدَّور التَّربويّ لتلك المُؤسسات من خلال وِجهات نظر المُشاركين (العبد الكريم، 2020).

**مجتمع الدِّراسة وعينتها:**

تكوَّن مجتمع الدِّراسة من العاملين في "مؤسسة مجتمعي، وجمعيّة أسرة"؛ بالإضافة إلى خبراء التَّربية؛ حيث تمّ اختيار عيّنة مقصودة بطريقة كرة الثَّلج فيما يتعلَّق بالعاملين؛ حيث تم اختيار المُشارك الأول، ومن ثمَّ الاستعانة به لتحديد من بعده لجمع البيانات، وهكذا كل مُشارك بحكم خبرته يُساعد الباحثين لاختيار المُشاركين، وقد بلغ عدد المُشاركين (11 مُشاركًا)؛ حيث تمّ الوصول إلى مرحلة التَّشبّع (قنديلجي والسَّامرائي، 2009)، كما بلغ عدد المُشاركين من الخبراء (8 خبراء)، تمّ اختيارهم بالطَّريقة القصديّة وَفقًا لخصائص ومواصفات مُحدَّدة؛ حيث أشار شي

ودونفي وتن (Chi, 2006; Dunphy, 2004; Tan, 1997) إلى أن هناك مواصفات ينبغي أن يتصف بها، أو ببعضها الخبير؛ فعلى سبيل المثال أن يكون لديهم خبرة في مجالهم عشر سنوات أو أكثر، كما أن لديهم القدرة على الكشف والتَّعرّف إلى الأشياء من خلال خبرتهم المعرفيّة من أجل المُساهمة في حل المشكلات، أيضًا القدرة على التَّحليلات النَّوعيّة، كما يتصف الخبراء بقدرتهم، ومهارتهم في اختيار الإستراتيجيّات المُناسبة لحل المشكلات، ولديهم إحساس بالمُستقبل؛ حيث يُمكِّنهم التَّعرّف على المَسارات المُتوقَّعة، كما أن لديهم القدرة على التَّعرَّف إلى الأخطار المُحتملة، أو الفعليّة بما يتعلَّق بموضوعٍ، أو قضيةٍ ما.

**أدوات جمع البيانات:**

لتحقيق أهداف الدِّراسة والإجابة عن أسئلتها؛ تمّ توظيف المقابلة شبة المُقنَّنة لجمع البيانات من أجل الحصول على معلومات أكثر عُمقًا وتَفصيلًا حول مشكلة الدِّراسة من خلال التَّواصل المُباشر مع عيّنة البحث؛ ذلك قد لا يتأتى من خلال استخدام أداة أخرى؛ مثل: الاستبانة (المحسن، 2016).

**ضمان جودة البيانات (موثوقيّة البحث النوعيّ):**

من أجل تحقيق الموثوقية والمصداقية في البحث النوعي، تم عرض المُقابلة على المشاركين كِتابيًّا بعد تفريغها للتأكد من مصداقية وموثوقية البيانات المكتوبة وأنها تمثل وجهات نظرهم، كما تم تقديم معلومات تَّفصيليّة لتصميم البحث، وإجراءات جمع البيانات وتحليلها، وهو ما يعزز المصداقية والموثوقية في الدراسة (العبد الكريم، 2020).

**إجراءات تحليل البيانات:**

جاء تحليل البيانات بشكلٍ مُتزامنٍ مع مرحلة جمع البيانات؛ حيث تمّ تحويل كل مُقابلة من صوتيّة إلى مكتوبة، وقراءتها من أجل تدوين الملحوظات، والاستفادة منها في المقابلات اللاحقة، وبعد الانتهاء من جميع المقابلات تمّ إعادة قراءتها عدة مرات، ثم بعد ذلك تمّ تنظيم البيانات، وتحديد الأنساق، بعد ذلك تمّ تحديد الفئات، وإنشاء الرُّموز الرَّئيسة والفرعيّة، وبعد ذلك تمّ ضمَّ الموضوعات، والأنساق المُتشابهة تحت رمزٍ واحد وَفقًا لنظام التَّحليل المحوريّ (العبد الكريم، 2020).

## عرض النَّتائج وتفسيرها ومناقشتها:

### السُّؤال الأول: ما المُعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ من وِجهة نظر العاملين بها؟

أسفرت نتائج تحليل البيانات عن أن المُعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ تنوّعت ما بين مُعوِّقات "ماليّة، وبشريّة، وإداريّة، ومجتمعيّة"، وهي على النَّحو التَّالي:

- **مُعوِّقات ماليّة:**

اتفق أغلب المشاركين أن أبرز المُعوِّقات التي تُعيق مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ قلة الدَّعم الماديّ؛ حيث أشار المشاركون إلى أن أغلب برامج هذه المُؤسسات وأنشطتها تتوقّف إلى حين توفّر المال، وأكّدت ذلك المشاركة (8) بقولها: "الدَّعم الماديّ بنسبة 100%؛ لأن الآن البرامج كلها التَّوقُّف عندها عشان ما فيه دعم ماديّ، إذا أعاقتنا المادة وقفنا، نأجل البرنامج والنَّشاط الذي راح نقيَّمه وما تضيع فكرته ولا هدفه؛ نأجله لكي نحصل على الدَّعم المادي". ويؤكَّد ذلك المُشارك (4) بقوله: "القطاع عصب عمله وحياته المادة، فطول ما هي موجودة نقدَّم، ونخدم المجتمع"؛ وتتفق هذه النَّتيجة مع نتائج دراسة كلٍّ من الغامدي (2019)، ودراسة الهرميل (2018)، ودراسة فاطمة سالم (2017)، ودراسة ييي وأونكس ( Ye & Onyx, 2015) التي أشارت إلى أن من المعوِّقات التي تحد مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ قلة الدَّعم الماليّ.

- **مُعوِّقات بشريّة:**

تُمثّل قلة الكفاءات البشريّة التي تمتلك مهارات عالية لتحقيق الأهداف المُرجوة أهم المُعوِّقات البشريّة التي تُواجه مؤسسات المجتمع المدنيّ، وتحدّ من قيامها بدورها التَّربويّ؛ حيث إن تلك المُؤسسات تسعى إلى توفير كفاءات بشريّة على مستوى عالٍ؛ لضمان جودة الخدمات المُقدَّمة، وهذه المُؤسسات على الرَّغم من وجود هذا المُعوِّق إلا أنها تسعى إلى استقطاب هذه الكفاءات؛ ولكن لتوفير ذلك يتطلَّب مبالغ مرتفعة؛ مما يجعل المؤسسة تلتزم بتوفير هذه الكفاءات في أيام

محددة، وهو ما أكّده المشارك (4) بقوله: "الكوادر البشريّة المُميزة لا تستطيع المُؤسسات توفير المبالغ لها، أو تُعطيها الرَّواتب، والمكافآت الماديّة الكبيرة التي تُقابل مستوى الخبرات، ومستوى التَّعليم لديهم"، ويتفق ذلك مع ما أكَّدته دراسة ييي وأونكس (Ye & Onyx, 2015) التي أكّدت قلة الكوادر المُؤهَّلة في مؤسسات المجتمع المدنيّ.

إضافة إلى ذلك، أشار أغلب المقابلين إلى أن قلة عدد العاملين في مؤسسات المجتمع المدنيّ يُعدَّ من المُعوِّقات التي تحول دون القيام بدورها التَّربويّ؛ حيث أشار إلى ذلك المُشارك (10) بقوله: "ممكن نحن باحتياج مُوظَّفين، طاقم مُوظَّفين يكون عندنا أكبر من الحالي؛ بحيث إننا نخدم أسرع، ويكون فيه إنتاجيّة أكثر"، ويؤكد مُشارك آخر ذلك بقوله: "حاليًّا أغلب الشَّغل عليّ". كما أضاف إلى ذلك المُشارك (5) قائلًا:" انقطاع الموظفين أحيانًا، الاستقرار هذا كله يكون العمل ذو جودة أفضل يكون بقوة ثابتة". وتتفق هذه النَّتيجة مع دراسة حجازي (2011) التي أكدت ضرورة توفير الموارد البشريّة لهذه المُؤسسات. ومن زاوية أخرى أشار مشارك آخر إلى أهمية الأمان الوظيفيّ، وأن فقدانه قد يجعل منه عائقًا أمام تلك المُؤسسات للقيام بدورها التَّربويّ؛ حيث أكد ذلك بقوله: "الأمان الوظيفيّ هل هذا المرتب كافٍ؟ وأن المُوظَّف على رضا عن دوره، ما عنده ضغوطات داخليّة في حياته اليوميّة، يكون قادرًا على القيام بالجوانب الأساسيّة، والمُتطلَّبات المُحيطة (ضمان الاستدامة والاستقرار)"؛ وتُظهر هذه النتيجة أهمية وجود الحوافز للعاملين تَقديرًا لمجهوداتهم، ودعمًا لهم؛ مما يُسهم في زيادة الدَّافعيّة، نحو العمل. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة فاطمة سالم (2017) التي أكَّدت أن العاملين في مؤسسات المجتمع المدنيّ لا يشعرون بالأمان الوظيفيّ.

- **معوّقات إداريّة:**

غياب العمل المؤسسيّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ، وتأثير ذلك على مستوى الخدمات المُقدَّمة وجودتها؛ مما يتطلَّب معالجة هذا المُعوِّق، وهذا ما أشار إليه المُشارك (4) بقوله: "إذا كان العمل الإداريّ عمل مؤسسيّ ينعكس على جودة الخدمات التَّربويّة، فالعمل المؤسسي يكون فيه أنظمة منمذجه ومجدولة واحترافيات عمل، كل خدمة وكل إجراء يكون بنظام مؤسسة، خطة استراتيجية بخطط تشغيليّة، مُؤشرات أداء قياس عمل، وتقويم العمل هذا هو العمل المؤسسيّ، ما

تشتغل بس كذا"، كما يعزو المُشارك ضَعف ذلك إلى قلة الإمكانيّات الماديّة، والكوادر البشريّة؛ حيث أكد ذلك قائلًا: "العمل المؤسسيّ يحتاج أرجع وأقول قدرة ماليّة، وكوادر بشريّة"، كما يَقترح المُشارك حلًّا لهذا المُعوِّق بقوله: "حلها تتبنَّى الوزارات المختصَّة بناء الجمعيّات بناءً مؤسسيًّا، ودعمها بالأمور الإداريّة والاستراتيجية؛ لأنه ما أحد يدعم لو تقول أحط استراتيجية، وعمل مؤسسيّ، ونظام تقنيّ، ما فيه ما كل أحد يدعم"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شيماء عبد السَّميع (2020) التي أكَّدت قلة الدعم المؤسسيّ المقدم للعاملين في مُنظَّمات المجتمع المدنيّ، وقلة البرامج التدريبيّة المقدمة لهم، وتعدد الجهات الإشرافيّة لمؤسسات المجتمع المدنيّ.

- **معوّقات مجتمعيّة:**

من المعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ ضعف الشَّراكة بينها، وبين والمُؤسسات الحكوميّة، والمُؤسسات الخاصة، ويوجد العديد من التَّحديات التي تُواجه تفعيل هذه الشَّراكة، أهمها:

- عدم تحديد استراتيجية واضحة تجاه الشَّراكة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمُؤسسات الحكوميّة؛ مما يحتاج إلى ضرورة مُعالجة ذلك تَحقيقًا لتطلَّعات رؤية 2030 حول التَّكامل في الأدوار بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمُؤسسات الحكوميّة والخاصة وتفعيلها، وأظهرت البيانات قُصورًا في ذلك، وهو ما أشار إليه المُشارك (3) بقوله: "يبقى على كل طرفٍ من أطراف الشَّراكة يوضح بالضَّبط وش بتقدّمه للآخر؟ حتى تنضج الشَّراكة وتكون فعّالة"، وتتفق هذه النَّتيجة مع دراسة الغامدي (2019) التي أشارت إلى أن من المعوِّقات التي تحد مؤسسات المجتمع المدنيّ ضعف الشَّراكة المجتمعيّة مع المُؤسسات الحكوميّة، كما تتفق مع دراسة الهرميل (2018) التي أكَّدت عدم التَّنسيق والشَّراكة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ مع المُؤسسات الحكوميّة، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراسة jozefowicz (2015) إذ أظهرت أن من العوامل المُؤثِّرة على الشَّراكة بين الجامعات، وهذه المُؤسسات الافتقار إلى رؤية مُشتركة.
- قلة التَّواصل والمبادرة من المُؤسسات الحكوميّة مع مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ فهي من أهم المُعوِّقات التي تواجه مُؤسسات المجتمع المدنيّ للقيام بدورها التَّربويّ لخدمة المجتمع،

وأكّد ذلك المُشارك (1) بقوله: "لا يمكن تجد دائرة حكوميّة هي تجي تعرض خدماتها قليل نادر"، وتبيّن أن ذلك لا يعني أن المُؤسسات الحكوميّة غير مُهتمة إطلاقًا؛ ولكن يظل دون المأمول منها، وهو ما أشار إليه المُشارك (5) بقوله:" من الجهات الحكوميّة يوجد عدد من المبادرات، وكنّا شريك في هذا المشروع، لكن تُعتبر قياسًا على الجهات الحكوميّة، وأنواعها، وأصنافها، وتعددها يُعتبر ضَعيفًا جدًا"؛ وتتفق هذه النَّتيجة مع دراسة الغامدي (2019) التي أكّدت ضرورة التَّنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ مما يُؤدي إلى إيجاد صيغة من التَّكامل بين أدوارها وأنشطتها. ومما سبق يظهر جليًّا أن معالجة هذا القصور يُسهم في تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ مما ينعكس على تنمية المجتمع.

وفي ضوء ذلك عبّر اثنان من المُشاركين عن ذلك بعدم اقتصار البحث من جانب مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ فالأمر يستدعي من المُؤسسات الحكوميّة المبادرة بالتَّواصل مع تلك المُؤسسات، والاستفادة من أنشطتها وبرامجها التي تنصب في خدمة المجتمع؛ مما له أهمية في رفع التَّقدير المعنويّ، ويُعدّ جانبًا مُشجّعًا ومُحفِّزًا للقيام بدورها؛ فلا بدّ من التَّفاعل المُستمر، وتبادل المنفعة بين الجميع، ويؤكد ذلك المُشارك (4) بقوله: "أحيانا إذا ما فيه تعامل منهم ما تقدر تنفّذ أنت برامجك، ما عندي مشكلة انفذ لكن يشعر إنك قاعد تسويّ له إزعاج". ويُضيف المُشارك (3) قائلًا:" يحتاج هم من يبحث؛ يعني ليس فقط مؤسسات المجتمع المدنيّ هي اللي تبحث، لا ولدينا الآن القطاع الحكوميّ، يأتي لنا ويُبادر ويجلس على منصة واحدة؛ هذا الآن يُعطي القائمين على مؤسسات المجتمع المدنيّ ثقة عالية، وكبيرة جدًا، جهة حكومية تُبادر، وهذا موجود الحمد لله؛ لكن أبي يكون موجود بشكل أكبر وواسع"؛ وهذا يتفق مع ما جاءت به نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ التي تقوم على فكرة الأخذ والعطاء، وأن قاعدة التَّبادل بين الأفراد ليست شَرطًا في المنافع الماديّة؛ بل هناك أهداف، وغايات اجتماعيّة؛ كالاحترام، والتَّقدير الاجتماعيّ؛ مما يعمل على استمراريتها (الغريب، 2019).

– ومن ناحية أخرى، فمن المعوّقات المجتمعيّة عدم وعي رجال الأعمال، والدَّاعمين من أبناء المجتمع القادرين بأهمية الدَّعم الماديّ لهذه المُؤسسات لإقامة إعلان للتَّعريف برؤيتها

ورسالتها وأهدافها؛ الذي سينعكس على وعي المجتمع بالدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات؛ حيث تقتصر نظرة هؤلاء إلى أن الدَّعم الماديّ يكون ـ فقط ـ من خلال تقديم تبرعات نقديّة لأفراد المجتمع المحتاجين، ويؤكد ذلك المُشارك (4) بقوله: "الجمعيّة الحين لو بكلم تاجر بقوله أبغى تبرع أسوي تثقيف للمُجتمع، ما يستهويه كثر ما نقول له عندي تبرع عندي فقير؛ فهذه تحتاج وعي للمجتمع بدعم هذه المُؤسسات التَّخصصيّة؛ يعني غير مُتفهمين لما تُقدَّمه، وأثرها الإيجابيّ على المجتمع، ما يستوعب للدَّور الكبير الذي تقوم به هذه المُؤسسات التي تهتم بالأسرة، حنا نعمل على بناء أُسرة مُستقرة، أحيانا الفقر الموجود بالأسرة بسبب التَّفكك الأُسريّ، فلو تصلح حال الأُسرة أُسريًّا تمشي أمورهم مَاديًّا". ومما سبق يتضح أن المجتمع بحاجة ماسة للاستفادة من الدَّور التَّربويّ الذي تقوم به هذه المُؤسسات، وضرورة رفع الوعي حول كيفية تقديم المساعدات، وفهم الاحتياجات المهمة؛ فلا بد من إعادة النَّظر في معرفة أثر البرامج، والأنشطة التَّنمويّة التي تقوم بها هذه المُؤسسات. واتفقت هذه النَّتيجة مع دراسة الشَّمريّ والزَّيود (2020) التي أكّدت أهمية تشجيع أبناء المجتمع القادرين على المساهمة في فتح هذه المُؤسسات ودعمها؛ لما لها من دور مهم في تنمية المجتمع.

- قلة عدد العاملين المُتطوعين، فرُغم وجود إقبال للتَّطوع بهذه المُؤسسات، إلا أنه يظل ليس المأمول؛ حيث أشار المُشارك (4) إلى ذلك بقوله: "مشكلة المُتطوّعين يسجّل، وبعد ثلاث شهور يأخذ الورقة عشان التَّرقية يعني؛ لأن في ضل رؤية 2030 في مفاضلات بالتَّرقيات من ضمنها كم ساعة عملت بالتَّطوُّع"؛ وتُظهر هذه النَّتيجة ضَعف ثقافة العمل التَّطوعيّ لدى أفراد المجتمع؛ مما يتطلَّب الحاجة إلى تنمية ثقافة التَّطوع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قاسم والغانم (2019) التي أكدت ضرورة تشجيع أفراد المجتمع للمشاركة في الأعمال التَّطوعيّة؛ لكي تُترجّم رؤية المملكة 2030 التي تتطلَّع إلى الوصول إلى مليون مُتطوّع في القطاع غير الرَّبحيّ.
- ضَعف تناول وسائل الإعلام سواء المرئيّة أو المَسموعة، أو وسائل التَّواصل الاجتماعيّ للدَّور التَّربويّ الذي تُقدَّمه مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ كما يعزو أحد المُشاركين ضعف

الوعي المجتمعيّ بدور هذه المُؤسسات إلى قصور دور وسائل الإعلام؛ حيث قال المُشارك (4): "نواجه كثيرًا من أفراد المجتمع لما يجي عندنا ينصدم من الحاجات الموجودة لدينا؛ يعني كأنه يقول وينكم من زمان، ممكن ضَعف الإعلام لدينا، وممكن ضَعف نشر من قِبل الإعلاميين والمحطات التَّلفزيونيّة". وبيّن مُشاركٌ آخر اهتمام هذه المُؤسسات بإقامة إعلان عبر وسائل الإعلام كافة؛ إلا أن ذلك يتطلَّب مبالغ مرتفعة، كما اتضح من خلال هذا المُشارك أن مبادرة وسائل الإعلام في دعم هذه المُؤسسات تنحصر في دقائق معدودة؛ مما يَستدعي معالجة القصور، ورفع مستوى اهتمام وسائل الإعلام، وتحقيق الدَّور المَأمول منها في دعم هذه المُؤسسات من أجل القيام بدورها التَّربويّ؛ وتتفق هذه النَّتيجة مع ما جاء في دراسة الغامدي (2019) التي توصّلت إلى ضعف الجانب الإعلاميّ لإبراز دور هذه المُؤسسات في تنمية المجتمع. وتتفق هذه النتيجة ـ أيضًا ـ مع دراسة كوبير (Cooper, 2018) التي أكدت أهمية توظيف وسائل الإعلام في التوعية بأدوار مؤسسات المجتمع المدنيّ.

- ضَعف الوعي المجتمعيّ بأهمية الدَّور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ حيث يعتقد بعض أفراد المجتمع أن ما تُقدَّمه هذه المُؤسسات مساعدات ومنح فقط، وأشار إلى ذلك المُشارك (10) فقال: "واجهنا أن النَّاس تشوف إننا نُعطي مبالغ لهم؛ بحيث إنهم ما يَستردونها، وهذا يُعتبر ضَعف الوعي بالبرامج، إنه نحن جهة نُعطي وخلاص، لا نحن نُعطي ونبيهم يَستفيدون ويشتغلون، يجون عندنا يقولون نبي قرض، يعتقدون نُعطي مبالغ غير مُستردة، والصَّحيح أنها مُستردة". ويَعزو مُشارك آخر قلة وجود المُستفيدين إلى قلة وعي أفراد المجتمع بالدَّور الذي تقوم به هذه المُؤسسات؛ حيث أشار إلى ذلك بقوله: "قل الوعي إلا موجود، أقرب مثال أصلحت أسرة الأسبوع الماضي، كل الطَّرفين قالوا ما توقَّعنا أن هذا الشَّيء موجود يعني الإمكانيّات، والقدرة على قولتنا مُستحقرين دورهم، لكن لما دخلنا ورأينا عملكم جبار، قل الوعي عائق شوي بتقديم الخدمات ما فيه مُستفيدين"؛ وهذه النَّتيجة تتفق مع دراسة الهرميل (2018) التي أكدت أهمية تقديم الندوات، وورش العمل؛ لنشر الوعي المجتمعيّ بما تُقدَّمه هذه المُؤسسات.

**السؤال الثاني: ما مُتطلَّبات تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ من وجهة نظر خبراء التَّربية؟**

أشار الخبراء إلى عدة مُتطلَّبات يمكن أن تُسهم في تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ؛ حيث تنوّعت تلك المُتطلَّبات بين ماليّة، ومجتمعيّة، وبشريّة، وتنظيميّة، وفيما يلي عرض لها، وتفسير ومناقشة في ضوء الدِّراسات السَّابقة، والنَّظريات المُفسَّرة لموضوع الدِّراسة:

**1-مُتطلَّبات ماليّة:**

أكد جميع المشاركين أهمية المُتطلَّبات الماليّة، ودورها الجوهريّ في تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ، ولكون هذه المُؤسسات غير ربحيّة؛ فقد اقترح أحد الخبراء بأن يكون لها روافد ماليّة من خلال تحصيل الرُّسوم لبعض الخدمات التي تُقدَّمها؛ كأخذ رسوم لبعض الدَّورات التَّدريبيّة، ويؤكد ذلك خبير (1) بقوله:" السَّماح للمراكز التَّدريبيّة التَّابعة للجمعيات بأخذ رسوم من المُتدربين حتى تكون رافدًا للجمعيّات، وداعمًا ماديًّا لها، وأخذ رسوم من طالب خدمة مراكز الاستشارات الحضوريّة، مع الاستمرار بإعطاء الاستشارات المجانيّة الهاتفيّة". وتتفق النَّتيجة السَّابقة مع دراسة كلوس شواب (Klaus Schwab, 2013) التي أكدت ضرورة تحقيق التزام واضح، واستثمار رؤوس أموال القطاع الخاص نحو تحقيق أهداف التَّنمية الاجتماعيّة والعمل الخيريّ.

ويؤكّد خبير آخر أهمية عمل المُؤسسات لإيجاد رعاة لبرامجها وتمويلها؛ حيث إن ذلك يمكن أن يُسهم في التَّغلّب على قلة الموارد الماليّة لتلك المُؤسسات، ومن ثَمَّ يمكِّنها من تفعيل دورها التَّربويّ، وفي هذا الشَّأن يؤكد ذلك خبير (2) بقوله:" التَّحويل للرِّعاية، كل برنامج برعاية شركة معيّنة؛ بحيث كل جهة الرَّاعي لها شركة من الشَّركات، ولا يلزم شركة من المنطقة يخرجون من دائرة المنطقة؛ هناك شركات كبرى داخل البلد، الشَّركات هم مُستفيدون أيضًا من ذلك؛ مثلًا الشَّركات توظَّف أشخاصًا في هذه المُؤسسات، فالفائدة مُشتركة؛ لأن الشَّركات إذا لهم شراكة مع مؤسسات المجتمع المدنيّ يُسمح لهم استقدام أكثر، ويُسمح لهم بمجال عمل أوسع، فالجميع مُستفيد"؛ وهذا يتفق مع ما جاء في نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ؛ حيث أشار الغريب (2019) إلى أن التَّبادل تفاعل اجتماعيّ مستمر مُتعدد المنافع، حيث إن قاعدة التَّبادل بين

الأفراد ليست شرطًا في المنافع الماديّة؛ إنما هناك أهداف، وغايات اجتماعيّة، كالاحترام، والتَّقدير الاجتماعيّ، وبما أن هذه العلاقات الاجتماعيّة بين الأفراد تُحقِّق لهم الفائدة، فذلك يضمن استمراريتها؛ ووفق لهذه الرَّؤية فإن تحقيق الشَّراكة المُجتمعيّة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، ومؤسسات القطاع الخاص ما هو إلا تبادل منفعة يُساعد مؤسسات المجتمع المدنيّ التَّغلَّب على المُعوِّق الماليّ من خلال قيام مؤسسات القطاع الخاص بدفع رواتب العاملين خلال فترة الشَّراكة، أو من خلال دفع تكاليف الأنشطة والبرامج؛ وبالمقابل فإن مؤسسات القطاع الخاص تُحقق منافع تتعلَّق بها نظير مُساهمتها في تفعيل المُشاركة المُجتمعيّة.

وأشار خمسة من الخبراء إلى ضرورة اعتماد هذه المُؤسسات على مصادر دخل لها من خلال الأوقاف؛ مما يُسهم في تفعيل الدَّور التَّربويّ؛ حيث أشارت إلى ذلك خبيرة (5) بقولها: "يلزم أن تكون هذه المُؤسسات مُنتجة، من خلال الأوقاف، وذلك لضمان التَّنمية المُستدامة"؛ وهذا يتوافق مع نظريّة النَّسق الاجتماعيّ التي تؤكد أن لكل نسق حاجات ومُتطلَّبات وظيفيّة أساسيّة يلزم الوفاء بها؛ لضمان استمراريّة النَّسق، ومن تلك المُتطلَّبات التَّكيّف؛ الذي يُشير إلى أن كل نسق فرعيّ داخل نسق أكبر لا بد أن يتغلَّب على ظروف البيئة الاجتماعيّة، ويَستثمر الإمكانات الموجودة في تلك البيئة؛ لتحقيق أهدافه؛ ووفق هذه الرَّؤية فمؤسسات المجتمع المدنيّ أنساق اجتماعيّة فرعيّة للنَّسق العام للمجتمع، وتقوم بوظيفة لصالح المجتمع من خلال القيام بدورها التَّربويّ؛ مما يستدعي التَّكيف مع المُعوِّق الماليّ من خلال تأمين الموارد الماليّة من خلال الأوقاف، وكذلك الاستفادة من الإمكانات الماديّة المحيطة بها؛ لتتمكّن من القيام بدورها التَّربويّ (الغريب، 2019).

**2–مُتطلَّبات مجتمعيّة:**

يضيف ثلاثة من الخبراء حول كيفيّة تعريف أفراد المجتمع، ومؤسساته الحكوميّة والخاصة بالدَّور التَّربويّ التي تقوم به مؤسسات المجتمع المدنيّ، حيث أشار إلى ذلك خبير (1) بقوله: "المشاركة بالبرامج المجتمعيّة؛ مثل: برامج التَّنشيط السَّياحيّ بالمنطقة، والمهرجانات، والمناسبات العامة، ووضع جناح، ويتمّ من خلالها شرح فكرة هذه المُؤسسات غير الرَّبحيّة والتَّعريف بالدَّور الذي تقوم به؛ وهذا حل لمشكلة ضعف الوعي المجتمعيّ"، ويتفق ذلك مع دراسة نمر وبهيليا

(Nemr & Bhulai, 2018) التي أكدت ضرورة تفعيل الشَّراكة مع المجتمعات المحليّة في مجال التَّعليم، والصَّحة النَّفسيّة، وفي مختلف الفعاليّات المجتمعيّة المختلفة.

وأشار خبير آخر إلى كيفية تعريف رجال الأعمال بالدَّور التَّربويّ الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ مما يُسهم في تغطية الجانب الماديّ؛ حيث أشار إلى ذلك قائلًا:" الشَّراكة مع الغرفة التِّجاريّة بإقامة دورات، ولقاءات مع رجال الأعمال لتوعية رجال الأعمال بعمل هذه المُؤسسات، والحثَّ على دعمها"، ويُضيف حول ذلك بقوله: "دعوة رجال الأعمال لزيارة هذه المُؤسسات، ورؤية العمل على أرض الواقع مما يحثّهم على المساهمة في الدّعم الماليّ"، وتتفق النَّتيجة السَّابقة مع دراسة كلوس شواب (Klaus Schwab, 2013) التي أكدت ضرورة تحقيق التزام واضح، واستثمار رؤوس أموال القطاع الخاص نحو تحقيق أهداف التَّنمية الاجتماعيّة، والعمل الخيريّ.

وفي هذا الجانب من المُتطلَّبات أشار اثنان من الخبراء إلى أهمية الشَّراكة مع المُؤسسات التَّربويّة سواء الحكوميّة، أو الخاصة؛ فقال خبير (3): "تفعيل الشَّراكة بين التَّربويين، ومؤسسات المجتمع المدنيّ من خلال دخول التَّربويّين لهذه المُؤسسات، وتفعيل الجوانب التَّربويّة؛ فعلى سبيل المثال: شراكة بين الجامعة، وهذه المُؤسسات". وفي ضوء ذلك يقترح أحد الخبراء انضمام قيادات التَّعليم إلى عضويّة هذه المُؤسسات؛ حيث ذكر "انضمام مدير التَّعليم في المنطقة ـ أو من يُنيب عنه ـ لعضويّة مجلس إدارة هذه المُؤسسات بما يكفل مشاركة فاعلة في رسم التَّوجهات الاستراتيجية لها". كما يُضيف اقتراحًا يرى أنه يُسهم في التَّكامل بين الجهود، فذكر "المواءمة بين استراتيجيات هذه المُؤسسات بالمنطقة مع استراتيجيات إدارة التَّعليم بما يكفل التَّكامل بين الجهود"، ويتفق ذلك مع دراسة فاطمة سالم (2017) التي أكدت ضرورة تفعيل الشَّراكة بين المُؤسسات التَّربويّة، وبين مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لتحقيق المَنافع المُتبادلة، وتحقيق الأهداف التي تسعى المُؤسسات التَّعليميّة، ومؤسسات المُجتمع المدني إليها.

وذكر ثلاثة من الخبراء أهمية تفعيل دور المدرسة مُمثّلة بالمُعلمِّين والقادة، وكذلك الإرشاد الطُّلابيّ من خلال ربط الأنشطة مع مؤسسات المجتمع المدنيّ للاستفادة من الأدوار التَّربويّة التي تقوم بها؛ حيث أشارت إلى ذلك خبير (6) بقولها: "تفعيل دور المُعلِّم في ربط الأنشطة

لديه، وكذلك المدير والمرشد الطُّلابيّ مع هذه المُؤسسات؛ فعلى سبيل المِثال طالب لديه مَشكلات معيّنة يتمّ توجيهه لمثل هذه المُؤسسات المُتخصّصة". وتتفق هذه النَّتيجة مع ما أوصت به دراسة عطيّة (2013) بأهمية قيام المُؤسسات الحكوميّة بالتَّنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنيّ وَفق تخصصاتهم المُختلفة لإعداد برامج مُتكاملة تتعاون فيها كل مؤسسة حسب تخصصها؛ لتحقيق الأهداف المرجوة.

**3-مُتطلَّبات بشريّة:**

في هذا الجانب يُشير أربعة من الخبراء إلى أهميّة الاستفادة من طاقات المُتطوّعين وخبراتهم، كما يُضيف أحد الخبراء ضرورة تنمية ثقافة العمل التَّطوعيّ، ويؤكد ذلك خبير (1) بقوله: "بثّ روح التَّطوع بإقامة دورات للمُتطوّعين قبل قدومهم لهذه المُؤسسات، والتَّوضيح لهم من خلالها بأبجديّات وأساسيّات التَّطوّع، والهدف من التَّطوّع، والحثّ على إتقان العمل حتى يكون الحصول على السَّاعات التَّطوعيّة في المرتبة الثَّانية من اهتمام المُتطوّع". وفي السِّياق ذاته يرى خبير آخر ضرورة إشغال المُتطوّعين على حسب إمكاناتهم؛ فهناك مُتطوعون ذوو كفاءة عالية بإمكانهم العمل في البرامج المتخصصة". وفي ضوء ذلك أضاف أحد الخبراء مُقترحًا لاستقطاب الكوادر البشريّة المؤهلة للمشاركة في البرامج والأنشطة؛ فيمكن ذلك عن طريق تفعيل حسابها في المنصة الوطنيّة، واحتساب ساعات التَّطوّع المُقدَّمة. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة القاسم والغانم (2019) التي أشارت إلى أهمية زيادة عدد المُتطوّعين للعمل بهذه المُؤسسات. كما يتبيَّن أهمية بناء العلاقات مع أفراد المجتمع، ومؤسساته لتحقيق الشَّراكة وتفعيلها؛ مما يُسهم في تفعيل الدَّور التَّربويّ لمؤسسات المجتمع المدنيّ؛ كما تتفق مع دراسة كلوس شواب (Klaus Schwab, 2013) التي أكدت تدريب بعض المُتطوّعين للمُساهمة في تنفيذ البرامج المُختلفة لمؤسسات المجتمع المدنيّ، لذلك تتفق هذه النَّتيجة مع ما جاء في نظريّة التَّبادل الاجتماعيّ التي تقوم على فكرة الأخذ والعطاء؛ حيث يُشير الغريب (2019) إلى أن التَّبادل الاجتماعيّ يبدأ من تفاعل اجتماعيّ مُستمر بين الأفراد وَجهًا لوجه مُتعدد المَنافع؛ حيث إن قاعدة التَّبادل بين الأفراد ليست شَرطًا في المنافع الماديّة؛ إنما يوجد غايات اجتماعيّة؛ كالاحترام، والتَّقدير الاجتماعيّ، وبما أن هذه العلاقات الاجتماعيّة بين الأفراد تُحقق لهم الفائدة،

فذلك يضمن استمراريتها؛ ووفق هذه الرَّؤية فإن استفادة مؤسسات المجتمع المدنيّ من المُتطوّعين الذين يُحققون الأهداف ما هو إلا تبادل منفعة؛ حيث إنها تَستفيد من خبراتهم، وبالمقابل يَستفيد المُتطوَّعون من احتساب السَّاعات التَّطوعيّة لهم.

ويُضيف خبير آخر حول المُتطلَّبات البشريّة أهمية مراعاة اختيار العاملين وَفق معايير محددة، خاصةً من يعملون في مجال حل المشكلات الأُسريّة؛ ومن أهم تلك المعايير أن تكون تخصصات العاملين ملائمة لهذا المجال كذلك المهنيّة؛ لضمان جودة الخدمات المُقدَّمة؛ وهذا يتفق مع ما جاء في نظريّة النَّسَق الاجتماعيّ؛ حيث أشار كلٌّ من الغريب (2019)، ولطفي والزيات (2009) إلى أن لكل نسق اجتماعي مُتطلَّبات وظيفيّة أساسيّة يلزم الوفاء بها لضمان استمراريته، ومنها: الحفاظ على بقاء النَّمط، والتَّوافق مع الظُّروف المُحيطة من خلال التَّأكد من تَوفّر الخصائص المُناسبة بأعضاء ذلك النَّسق؛ مثل: مهارات أداء الدَّور؛ لذلك ينبغي أن يكون لدى العاملين بمؤسسات المجتمع المدنيّ الرَّغبة نحو العمل بكل حماسة، وأن يكونوا حريصين على تطوير قدراتهم.

كذلك من المُتطلَّبات التي يُمكن أن تُسهم في تفعيل الدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات تفعيل المُشاركة المُجتمعيّة لأفراد المجتمع ذوي الكفاءات العالية؛ حيث تُشير إلى ذلك خبير (6) بقولها: " مثلا: لما يأتي ذو كفاءة عالية لكي يُقدَّم دورات بأحد هذه المُؤسسات يطلب مقابل مادي عالي جدًا، فهذا دليل أنه يوجد ثغرة كبيرة؛ فالمنفعة من خلال المعرفة، جزء من خدمة المجتمع على الفرد"، كما تقترح حول ذلك تفعيلًا للمسؤوليّة المجتمعيّة بقولها: "وضع من ضمن شروط استكمال التَّرقيات أن يتمّ تقديم دورة في هذه المُؤسسات كل في مجال تخصصه". وتتفق هذه النَّتيجة مع دراسة شيماء عبد السَّميع (2020) التي أكدت ضرورة دعم المُؤسسات الحكوميّة والخاصة، ودعم الأفراد لمؤسسات المجتمع المدنيّ مَعنويًّا وبشريًّا؛ التي تعمل على مساعدتها في القيام بدورها الذي ينصبّ في تنمية المجتمع.

**4-مُتطلَّبات تنظيميّة:**

تطرّق اثنان من الخبراء إلى أهمية تفعيل المجلس الاستشاريّ مما يُسهم في التَّطوير؛ لما هو كائن، ويؤكد ذلك خبير (1) بقوله: "تفعيل المجلس الاستشاريّ للمؤسسات والجمعيّات لكي

يُساعد على تطوير الخدمات المُقدَّمة للفئات المُستفيدة، وترشيد الصَّرف الماليّ؛ مثل: الخدمات المُتبادلة بين المُؤسسات المُتخصّصة بمجال معين؛ كـ "برنامج تطوير مهارات المُستشارين "حيث يُقام البرنامج في مؤسسة واحدة، ويُدعى له بقية المُؤسسات بدلاً من تكراره في كل مؤسسة، والصَّرف عليه بشكلٍ مُستقل؛ مما يُسبب صَرفًا للمال في مجال يمكن التَّقليل منه. والاستفادة من الأفكار الجديدة التي قامت بتطبيقها بعض المُؤسسات، وذلك بنقل تلك الخبرة، وتعميمها على مؤسسات التَّخصص نفسه؛ مثل الاستشارات الإلكترونيّة. ("المجلس الاستشاريّ للمؤسسات المُتخصصة بمجال معيّن" وقد بدأ منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهناك اجتماعات فصليّة قائمة، وفكرته جيدة؛ لكن يحتاج لتفعيل أكثر) ". وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة الغامدي (2019) من ضرورة التَّنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنيّ بما يعمل على إيجاد صيغة من التَّكامل، والتَّرابط بين أدوارها.

ومن جانب آخر يُشير أحد الخبراء إلى طريقة يمكن أن تُسهم في التَّطوير، وتحسين الأداء لهذه المُؤسسات؛ حيث قال خبير (3): "عمل مقارنات مرجعيّة للمؤسسات المُماثلة ذات العلاقة في مناطق المملكة". وحول هذه الفكرة أضافت خبير (5) بقولها: "يكون بين هذه المُؤسسات، والمُؤسسات المُماثلة شراكة، ولقاءات مُنتظمة، تعتمد على الشَّفافيّة من خلال مناقشة المُعيقات بوضوح؛ لأن واقع المجتمع يُبيّن أن المشكلات الأُسريّة تزداد، ودور الأُسرة يضعف، حيث يوجد مشكلات تربويّة لم تكن معهودة من قبل"؛ لذلك فإن وجود مشكلات تربويّة في المجتمع ـ كما أشارت له خبير (5) ـ ربما يطرح التَّساؤل عند المُهتمين في المجال التَّربويّ أين دور هذه المُؤسسات؟ وذلك باعتبارها مؤسسات تربويّة تهدف إلى تنمية المجتمع، وأنها مكمّلة لدور المُؤسسات الحكوميّة، فينبغي أن يكون لها أثر في ذلك. ويتضح مما سبق أهمية تفعيل الدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات حتى يصل إلى المستوى المأمول منها، وفي ذات السِّياق فقد أكد ذلك خبير (4) حيث ذكر: "تقديم برامج نوعيّة للمُشكلات التَّربويّة الأكثر انتشارًا في القطاعات المستفيدة؛ بحيث تنطلق من دراسات تُحدد تلك المشكلات"؛ ويتفق ذلك مع دراسة منتدى التَّعليم الدَّوليّ (Incheon World Education, 2015) التي أكّدت دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في معالجة مشكلات الفئات المُستبعدة والمُهمَّشة، ودعم المساواة في وصول مشاركة المجتمع المدنيّ

في نتائج التَّعلُّم، والاعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين في أعمال الالتحاق بالتَّعليم، ودعم التَّخطيط لبنية العمليّة التَّعليميّة، والالتزام بالتَّعليم، وتحسين مخرجات التَّعلُّم، بما في ذلك ضمان تمكين المُعلِّمين، وتدريبهم، وتأهليهم مِهنيًّا، والالتزام بضمان جودة فرص التَّعلُّم مدى الحياة، والالتزام بكفالة التَّعليم في بيئة آمنة، كما تتفق هذه النَّتيجة مع ما أوصت به دراسة الهرميل (2018) بضرورة العمل على تحسين الخدمات، وتنويع البرامج المُقدَّمة التي تُسهم في مواجهة المشكلات في المجتمع وتخفيفها.

ولقد أشار اثنان من الخبراء إلى أهمية تحديد الأهداف المرجوة من الشَّراكات بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، ومؤسسات القطاع الحكوميّ والخاص؛ حيث تُشير إلى ذلك خبير (5) بقولها: "يجب تحديد الهدف من الشَّراكة مع المُؤسسات الحكوميّة والخاصة، ومن ثمَّ قياس الأثر لذلك". وفي ذات السِّياق فقد أضاف خبير (4) مقترح "إعداد نموذج استرشاديّ للاتفاقيّات، ومذكرات التَّفاهم للشَّراكات التي تُبرمها هذه المُؤسسات مع الجهات الحكوميّة، والشَّركات لتحقيق أفضل الفوائد".

من ناحية أخرى، أكّد الخبراء أهمية وسائل الإعلام في التَّعريف بالدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات، كما يرى أحد الخبراء عدم الاعتماد على وسائل الإعلام في المبادرة، والتَّواصل معهم؛ إنما يتطلَّب الأمر أن تَسعى المُؤسسات إلى ذلك؛ حيث أشار إلى ذلك خبير (3) بقوله: "المشاركة الإعلاميّة لا بد من أن تُبادر مؤسسات المجتمع المدنيّ بالتَّواصل مع الإعلام؛ فالإعلام لن يأتي لهم". ومن زاوية أخرى يُضيف خبير (8) على ذلك قائلًا: "تفعيل الحسابات الإعلاميّة، وتُدار من قِبل مُختصِّين إعلاميين لهم خبرة في العمل في هذه المُؤسسات، أو يكون لديهم دورات مُتخصَّصة في الإعلام، أو دورة في إدارة مواقع التَّواصل الاجتماعيّ؛ لأن صياغة الخبر، أو نشر التَّغريدة أو الدِّعاية، لها أُسسٍ مُعينة"، ويتفق ذلك مع دراسة كوبير (Cooper, 2018) التي أكَّدت أهمية توظيف وسائل الإعلام في التَّوعية بأدوار مؤسسات المجتمع المدنيّ.

وفي هذا الجانب من المُتطلَّبات تطرّق ثلاثة من الخبراء إلى ضرورة وضوح الرَّؤية والأهداف؛ حيث أشار إلى ذلك خبير (3) قائلًا: "يكون لدى هذه المُؤسسات وثائق تربويّة عبارة عن خطة استراتيجية لمدة مثلًا: خمس سنوات"، كما يرى خبير آخر أهمية وجود أهداف قابلة للقياس؛

وهو ما يتوافق مع نظريّة النَّسَق الاجتماعيّ التي تؤكد أن هناك مُتطلَّبات وظيفيّة أساسية تعمل على بقاء النَّسق واستمراره، ومنها: الوصول إلى الهدف؛ حيث إن أيّ فاعلين داخل أيّ نسق اجتماعيّ يسعون إلى تحقيق أهداف، وإلا ما كان هناك نسق أصلًا، وعلى الرَّغم من أن الفاعلين يشغلون مراكز اجتماعيّة ويؤدون أدوارًا إلا أنه يوجد أهداف ينبغي الوصول إليها، وعن طريق توضيح الوسائل والغايات سيُساعد النَّسق الاجتماعيّ على تحقيق أهدافه؛ لذلك يُمكن تحقيق مؤسسات المجتمع المدنيّ لهذا المُتطلَّب من خلال توضيح القائمين عليها طبيعة أهداف العمل وتسلسلها، وترتيب المهام والأعمال التي تتعلّق بالأنشطة والبرامج، وذلك يُسهم في تحقيق أهدافها (الغريب، 2019).

ومن الآراء ـ أيضًا ـ أن إشراك العاملين في اختيار البرامج والأنشطة المُقدَّمة له دور مهم في نجاحها؛ لأن العاملين لهم صلة مباشرة بالمُستفيدين؛ حيث أشارت إلى ذلك خبيرة (5) بقولها: "إشراك العاملين في وضع الخطة الاستراتيجية، واختيار البرامج المُقدَّمة للمجتمع، وأخذ مُقترحاتهم في عين الاعتبار، ذلك لضمان نجاح البرامج"؛ وتتفق هذه النَّتيجة تقريبًا مع دراسة الغامدي (2019) التي أوصت بأهمية تشجيع العاملين وتحفيزهم في المستويات الإداريّة المختلفة على طرح الأفكار والمُقترحات.

وأشار أحد الخبراء إلى أهمية قياس أثر البرامج والأنشطة المُقدَّمة بهدف التَّأكد من مدى استفادة المُستفيدين منها؛ حيث إن الهدف المرجو من هذه المُؤسسات لا ينحصر في تقديم مادة علميّة نظريّة؛ إنما اكتساب المُستفيدين للمهارات الحياتيّة باعتبار أنها مؤسسات مُكمّلة لدور المُؤسسات التَّربويّة الرَّسميّة؛ فينبغي أن تعمل على تحقيق أهداف التَّربية، وهذا يتحقّق بقياس مستوى الأثر الذي ينعكس على حياتهم؛ وهو ما يتوافق مع نظريّة الدَّور؛ حيث يذكر الحسن (2015) بأنه لا يمكن إشغال الفرد للدَّور الاجتماعيّ وأداؤه بصورةٍ جيّدة وفاعلة دون التَّدريب عليه؛ فالجدير بالذِّكر أن التَّدريب على القيام بتلك الأدوار يكون خلال التَّنشئة الاجتماعيّة؛ لذلك تتضح أهمية الإلمام بمحاور هذه الدَّورات بحيث تكون شاملة، وضمان اكتساب المُستفيدين للمهارات التي تُسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

ويُضيف خبير آخر ضرورة استقبال التَّغذية الرَّاجعة، والاستفادة منها؛ حيث أشار إلى ذلك بقوله: "استقبال التَّغذية الرَّاجعة سواء من داخل المؤسسة، أو من خارجها سواء من المُستفيدين، أو المُؤسسات الحكوميّة، أو القطاع الخاص، والتَّغذية الرَّاجعة سواء التَّصحيحيّة، والتَّقويمية"؛ فهذه النَّتيجة مشابهة للنَّتيجة السَّابقة في جانب قياس الأثر؛ لذلك تحقيق هذا المُتطلَّب سينعكس إيجابيًّا على أداء هذه المُؤسسات؛ حيث إن ذلك يُبيّن مواطن القوة والضَّعف وما يحتاج إلى تعزيز وتطوير؛ مما يُسهم في تفعيل الدَّور التَّربويّ، وهو ما أشارت إليه نظريّة الدَّور بأنه عند تفاعل دور مع أدوار أخرى فإن كل دور يُقيّم الدَّور الآخر، وعندما يصل تقييم الآخرين لذات الفرد فإن التَّقييم يُؤثّر في تقييم الفرد لذاته، وهو ما يعمل على فاعليّة الدَّور، ومضاعفة نشاطه (الحسن، 2015). كذلك تتفق هذه النَّتيجة تقريبًا مع دراسة الغامدي (2019) التي أوصت بضرورة الاهتمام بعمليّات التَّحسين والتَّطوير المُستمر من خلال التَّقويمات الدَّوريّة.

**أبرز نتائج الدِّراسة وتوصياتها:**

توصلت الدِّراسة إلى العديد من النتائج التي ترتبط بالمعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ، ومُتطلَّبات تفعيله، وتشمل هذه النَّتائج ما يلي:

- ضعف الشَّراكة المجتمعيّة بين هذه المُؤسسات، وبين المُؤسسات الحكوميّة والخاصة؛ لذلك تُوصي بضرورة زيادة التَّعاون، والتَّنسيق بينهم؛ بهدف التَّكامل في الجهود، وذلك لأن العمليّة التَّربويّة مسؤوليّة مجتمعيّة تتطلَّب مشاركة جميع المُؤسسات بها.
- جاء من ضمن المعوِّقات قلة الكفاءات البشريّة التي تمتلك مهارات عالية؛ لتحقيق الأهداف المرجوة؛ وعليه تُوصي الدِّراسة بضرورة إعداد برامج تدريبيّة وتأهيليّة؛ لرفع كفاءة العاملين وخبراتهم في مؤسسات المجتمع المدنيّ، وتكون بصفةٍ مُستمرة، مع أهمية الاستمرار في استقطاب الكفاءات البشريّة المتميِّزة؛ وعليه توصي الدِّراسة بضرورة تزويد العاملين الذين يُقدِّمون الدَّورات للمُستفيدين بالدِّراسات العلميّة الحديثة؛ كلٌّ حسب مجاله؛ للاستفادة منها.
- قلة عدد العاملين المُتطوِّعين بهذه المُؤسسات، فرغم وجود إقبال للتَّطوع، إلا أنه لا يزال أقل من المأمول؛ وعليه تُوصي الدِّراسة بضرورة الاستفادة من البرامج المُتوفَّرة لاستقطاب المُتطوِّعين.

- يمكن أن تُسهم المُتطلَّبات الماليّة في تفعيل الدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات، ومنها: أهمية إيجاد هذه المُؤسسات روافد ماليّة لها من خلال تحصيل الرُّسوم، وكذلك عن طريق الأوقاف، أيضًا إيجاد رعاة لبرامجها وأنشطتها؛ لذا تُوصي الدِّراسة بأهمية تفعيل هذا المُتطلَّب لضمان استمرار دورها الذي تقوم به، وأهمية ذلك في التَّغلب على الكثير من المعوِّقات التي تحدّها من القيام بدورها.
- يمكن أن تُسهم المُتطلَّبات التَّنظيميّة في تفعيل الدَّور التَّربويّ لهذه المُؤسسات، ومنها: تفعيل المجالس الاستشاريّة للمؤسسات، كذلك عمل مُقارنات مَرجعيّة مع المُؤسسات المُماثلة؛ وتُوصي الدِّراسة بتفعيل هذا المُتطلب لما له من دور مُهم في تطوير العمل وتحسينه، كما يُسهم في تبادل الخبرات، والاستفادة منها.
- توصّلت الدِّراسة ـ أيضًا ـ إلى عدد من المُتطلَّبات، ومنها: أهمية وسائل الإعلام برفع الوعي المجتمعيّ بالدَّور التَّربويّ الذي تقوم به هذه المُؤسسات؛ لذلك تُوصي الدِّراسة بأهمية تكثيف التَّغطية الإعلاميّة من خلال قنوات التَّواصل الاجتماعيّ؛ لأنها الوسيلة الأكثر استخدامًا في العصر الحالي.

**قصور الدِّراسة:**

يُشير العساف (2016) إلى أن قصور الدِّراسة صفة لازمة في العلوم الإنسانيّة؛ مما يتطلَّب توضيح جوانب القصور لأخذها في الاعتبار. والدِّراسة الحاليّة سعت للكشف عن المعوِّقات التي تحدّ مؤسسات المجتمع المدنيّ من القيام بدورها التَّربويّ، ومُتطلَّبات تفعيله، وعيّنة البحث تمّ اختيارهم بالطَّريقة القصديّة، لذا لا يمكن تعميم ما توصَّل إليه من نتائج على مؤسسات أخرى سواء في المنطقة أو مناطق أخرى، كما أن اكتشاف المعوِّقات كانت من وِجهة نظر العاملين لذلك قد تختلف النتائج فيما لو كانت من وِجهة نظر المُستفيدين.

**مقترحات لدراسات مستقبليّة:**

تقترح الدِّراسة الحاليّة إجراء المزيد من الدِّراسات مثل:

- إجراء دراسة حول معوقات الشَّراكة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمُؤسسات الحكوميّة والخاصة، أو دراسة مشابهة من وجهة نظر المستفيدين.

– البحث في مجالات أخرى لمؤسسات مجتمع مدنيّ تختلف في أهدافها، ورؤيتها، ورسالتها.
– دراسة آليات التَّكامل بين المُؤسسات التعليميّة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ في مواجهة بعض المشكلات المدرسيّة.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:


1. إبراهيم، عماد محمد محمد. (2004). دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في حل بعض المشكلات المدرسيّة: دراسة ميدانيّة. *الثقافة والتنمية*.جمعيّة الثقافة من أجل التنمية. سوهاج، مصر، س 5، ع (11).
2. أبو النصر، مدحت محمد. (2007م). إدارة منظمات المجتمع المدنيّ. القاهرة: دار إيتراك للنشر.
3. أبو غريبة، رانيا، عبد الفتاح. (2015). فاعليّة الدَّور التعليميّ للجمعيّات الأهليّة الخاصة بالمرأة: دراسة تحليليّة. *مجلة القراءة والمعرفة*. كليّة التربية. جامعة عين شمس. ع (159).
4. البشري، محمد الأمين. (2009). *مؤسسات المجتمع المدنيّ والأمن القوميّ العربيّ*. الرياض: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.
5. البلي، مسعود، وناسي، لزهر. (2020). دور المجتمع المدنيّ في الحوكمة البيئيّة: التشبيك والهندسة المُؤسساتية أنموذجًا. *مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلميّة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة*. المركز الجامعيّ بلحاج بوشعيب عين تموشنت، مج (4)، ع (2).
6. ترة، مريم شوقي عبد الرحمن. (2018). *إستراتيجية الدعم دور منظمات المجتمع المدنيّ في تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفيّة بمدارس التعليم العام بمصر*. رسالة ماجستير. كليّة التربية. جامعة دمياط.
7. جوناثان، تيرنر. (2000). *بناء نظريّة علم الاجتماع*. ترجمة: محمد سعيد فرح. الإسكندريّة: منشأة المعارف بالإسكندريّة.
8. حجازي، هدى محمد حسين. (2011). دور مُنظَّمات المجتمع المدنيّ في تنمية الوعي الصحيّ لدى أفراد المجتمع دراسة من منظور تنظيم الخدمة الاجتماعيّة. *مجلة*

*دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة*. كليّة الخدمة الاجتماعيّة. حلون، ع (31)، ج (8).

9.حجازي، هدى محمود؛ الشرقاوي، نجوى إبراهيم. (2013). *العمل التطوعيّ ومؤسسات المجتمع المدنيّ*. الرياض: دار الزهراء.

10.الحسن، إحسان، محمد. (2015). *النظريّات الاجتماعيّة المتقدمة دراسة تحليليّة في النظريّات الاجتماعيّة المعاصرة*. ط3. عمان: دار وائل للنشر.

11.حسن، محمد صديق محمد. (2005). مؤسسات المجتمع المدنيّ ودعم دور الأسرة. *مجلة التَّربية*. اللجنة الوطنيّة القطريّة للتربية والثقافة والعلوم. س (34)، ع (155).

12.حسن، نجاح رحومة أحمد. (2017). ملامح استراتيجية مقترحة للدور التَّربويّ للجمعيّات الأهليّة لتمكين المرأة الأميّة بمصر. *مجلة التَّربية*. كليّة التربية. جامعة الأزهر، ج (2)، ع (172).

13.حسين، أمل، عاطف أحمد. (2016). دور مُنظَّمات المجتمع المدنيّ للارتقاء بجودة التعليم العام: رؤية تحليليّة. *آفاق جديدة في تعليم الكبار*. مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ع (20).

14.دمومات، عبد الله، ساعف (2003). جمعيّات وتنظيمات المجتمع المدنيّ. س (20)، ع (55).

15.الدنقاوي، أماني،فرج. (2011). *دور الجمعيّات الأهليّة في دعم عمليّة التنمية الاجتماعيّة في المجتمع الليبي: دراسة عن الجمعيّات الأهليّة في مجال التنمية الاجتماعيّة*. رسالة ماجستير منشورة. جامعة الفاتح. ليبيا.

16.رث والاس؛ وولف، ألسون (1979). *النظريّة المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظريّة الكلاسيكيّة*. ترجمة: عبد الكريم الحوراني، عمان: دار مجدولاي للتوزيع.

17.رؤية المملكة العربيّة السعوديّة 2030. (2016).
https://vision2030.gov.sa/download/file/fid/422

18.زايد، أحمد. (1984). *علم الاجتماع النظريّات الكلاسيكيّة والنقديّة*. ط2. القاهرة: دار الكتب المصريّة.

19.زايد، سمر سامي محمود. (2017). تفعيل الشراكة بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومؤسسات المجتمع المدنيّ في ضوء مُتطلَّبات التنمية الإنسانيّة. رسالة ماجستير. كليّة البنات للآداب والعلوم والتَّربية. جامعة عين شمس.

20.زيادة، مصطفى عبد القادر؛ متولي، نبيل؛ نور الدين، سامي. (2016). *فصول في اجتماعيّات التَّربية*. (ط 11). الرياض: مكتبة الرشد.

21.سالم، فاطمة عطيّة عمران. (2017م). الدَّور التَّربويّ لبعض مؤسسات المجتمع المدنيّ في مواجهة مشكلة أطفال الشوارع في ضوء مواثيق حقوق الطفل. رسالة ماجستير. كليّة التَّربية بقنا. جامعة جنوب الوادي.

22.شحاتة، حسن؛ النجار، زينب. (2003). معجم *المصطلحات التَّربويّة والنفسيّة*. القاهرة. الدار المصريّة اللبنانيّة.

23.شكر، عبد الغفار؛ محمد، مورو. (2003). *المجتمع الأهليّ*. دمشق: دار الفكر.

24.الشمريّ، صاطي بن شافي؛ الزيود، إسماعيل محمد عيد. (2020). تقدير أفراد المجتمع المحليّ في مدينة حائل لدور المُؤسسات الأهليّة الصحيّة نحو الخدمات المقدمة لهم: دراسة اجتماعيّة. *مجلة الأندلس*.

25.صالح، عصام الدين مصطفى. (2019). *الإعلام والتنمية في إطار المجتمع المدنيّ الحديث*. الإسكندريّة: دار الفكر الجامعيّ.

26.طايع، فيصل الراويّ رفاعي؛ عبد اللاه، حمدي السيد؛ عبد المحسن، أحمد، محمد. (2019). المعوِّقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدنيّ تجاه مشكلات التعليم في القرى الأكثر فقرًا: دراسة ميدانيّة بمحافظة سوهاج. *الثقافة والتنمية*. جمعية الثقافة من أجل التنمية. سوهاج، مصر، س (20)، ع (143).

27.عبد الجليل، سيد ماهر. (2011). *الشراكة المجتمعيّة بين المدارس والجمعيّات الأهليّة في مصر*. الإسكندريّة: دار اليقين للنشر والتوزيع.

28.عبد الرفيغ، عبد الجليل أبايومي. (2018). أدوار منظمات المجتمع المدنيّ بنيجيريا في تطوير التعليم المستمر. *مجلة الخدمة الاجتماعيّة*. الجمعيّة المصريّة للأخصائيين الاجتماعيّين، ع (60)، ج (1).

29.عبد السميع، شيماء معوض. (2020). دور الجمعيّات الأهليّة في التمكين الاقتصاديّ للمرأة. مجلة كليّة الخدمة الاجتماعيّة للدراسات والبحوث الاجتماعيّة. كليّة الخدمة الاجتماعيّة، جامعة الفيوم، ع (18).

30.عبد العال، عبد الحليم رضا. (2005). *التغيير الاجتماعيّ وهيكلة المجتمعات المعاصرة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

31.عبد الفتاح، محمد زين العابدين. (2013). تصور مقترح لتطوير وتفعيل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدنيّ وبقية القطاعات. *مجلة كليّة التَّربية*. جامعة طنطا، ع (51).

32.العبد الكريم، راشد، حسين. (2020). البحث النوعيّ في التَّربية (ط 3). الرياض: مكتبة الرشد.

33.العتيبي، خالد متلع. (2018). دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في تحقيق التنمية الإنسانيّة المستدامة. *آفاق جديدة في تعليم الكبار*. مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار. جامعة عين شمس. ع (23).

34.عثمان، صفاء؛ البيتي، سعدون ناصر. (2017). دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في تحقيق التنمية المحليّة: الجمعيّات في تونس نموذجًا. *مجلة العلوم الإنسانيّة*. جامعة العربي بن مهيدي، ع (7).

35.العرباوي، عزيز. (2015). مفهوم المجتمع المدنيّ: إسلاميًّا وعربيًّا. *دراسات*. اتحاد كتّاب وأدباء الإمارات، ع (41).

36.عطا، إبراهيم محمد. (2005). *المرجع في تدريس التَّربية الإسلاميّة*. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

37.عطية، محمد محمد. (2013). أدوار مؤسسات المجتمع المدنيّ لوقاية طلاب المرحلة الثانويّة من بعض الظواهر السلبيّة في المجتمع. *مجلة كليّة التَّربية*. كليّة التربية، جامعة أسوان، ع (27).

38.علي، لقرع. (2018). *المجتمع المدنيّ في منطقة الخليج العربيّ دراسة حالة الكويت*. الكويت: مركز الكتاب الأكاديميّ.

39.عمران، آمنة، مصطفى. (2015). دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في المحافظة على البيئة في ليبيا: زليتن دراسة حالة. *المؤتمر الثاني لعلوم البيئة*، كليّة الموارد البحريّة. الجامعة الأسمريّة للعلوم الإسلاميّة

40.زليتن، ليبيا، 230 ديسمبر، 230–243.

41.العنزي، سند، عويد، رشيد (2018). تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين مؤسسات تعليم الكبار والمجتمع المدنيّ بالمملكة العربيّة السعوديّة في ضوء تحديات مجتمع المعرفة. *آفاق جديدة في تعليم الكبار*. مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ع (23)، (23)، 213–240.

42.عيد، محمد فتحي. (2009). *دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في خفض الطلب على المخدرات*. الرياض: جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.

43.الغامدي، فواز بن علي بن محمد. (2019). *دور المنظمات غير الربحيّة بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة ميدانيّة*. رسالة دكتوراه. جامعة الملك سعود.

44.الغريب، عبد العزيز على. (2019). نظريّات علم الاجتماع: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقيّة. ط3. الرياض: دار الزهراء.

45.فلية، فاروق عبده؛ الزكي، أحمد عبد الفتاح. (2004). معجم *مصطلحات التَّربية لفظًا واصطلاحًا*. الإسكندريّة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

46.قاسم، مصطفى محمد؛ الغانم، غانم سعد. (2019). دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في تحقيق التنمية الاجتماعيّة للشباب السعوديّ في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة*

*دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة*. كليّة الخدمة الاجتماعيّة، جامعة حلوان، ج (1)، ع (47)، أبريل، 35-74.

47.قائد، إيمان شريف. (2005). المنظمات غير الحكوميّة ودورها في مواجهة العنف الأسريّ. *مجلة دراسات عربيّة*. رابطة الأخصائيين النفسيين المصريّة، مج (4)، ع (4)، أكتوبر، 179-222.

48.قنديل، أماني.(2008). الموسوعة العربيّة للمجتمع المدنيّ. مكتبة الأسرة.

49.قنديلجي، عامر؛ السامرائيّ إيمان. (2009). *البحث العلميّ الكميّ والنوعيّ*. عمّان: دار اليازوري.

50.لطفي، إبراهيم، طلعت؛ الزيات، كمال، عبد الحميد. (2009). *النظريّة المعاصرة في علم الاجتماع*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

51.مبروك، سحر فتحي محمود. (2019). نشأة منظمات المجتمع المدنيّ الإشكاليّة والواقع في الوطن العربيّ. *عالم التَّربية*. المؤسسة العربيّة للاستشارات العلميّة وتنمية الموارد البشريّة، ع (67).

52.المحسن، محسن عبدالرحمن (2016). منهجيّة بناء المقابلة العلميّة في البحث التَّربويّ. *المؤتمر الدَّوليّ حول تطوير البحث العلميّ*. الشارقة، الإمارات العربيّة المتحدة. في الفترة من 11-13 يناير.

53.محمد، شعبان حسين. (2011). دور الجمعيّات الأهليّة في التمكين الاقتصاديّ للشباب: دراسة مطبقة على الجمعيّات الأهليّة بشبه جزيرة سيناء. مجلة التَّربية. كليّة التربية. جامعة الأزهر، مارس، ع (145)، ج (3).

54.محمد، كرم صلاح سالم. (2017). الأدوار التَّربويّة للجمعيّات الأهليّة في تنمية المجتمعات العشوائيّة. **مجلة الثقافة والتنمية**. جمعيّة الثقافة من أجل التنمية. سوهاج، مصر، س (18)، ع (122).

55.محمود، عباس محمود. (2013م). دور منظمات المجتمع المدنيّ في تعزيز البناء الديمقراطيّ في العراق. الوحدة التَّربويّة لدراسات السلام وحقوق الإنسان. العراق: دار ابن رشد.

56.النسور، مروان محمد. (2011). إستراتيجيّة ودور مؤسسات المجتمع المدنيّ في التنمية المحليّة في الأردن. *دراسات استراتيجية*. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليميّة، الجزائر، ع (16)، سبتمبر، 99–136.

57.الهرميل، نها ممدوح مصطفى. (2018). إسهامات منظمات المجتمع المدنيّ لتنمية المجتمع المحليّ. *مجلة الخدمة الاجتماعيّة*. الجمعيّة المصريّة للأخصائيين الاجتماعيين. ج (3)، ع (60).

*58.*الهنائية، مريم، إبراهيم عبد الله. (2011). *دور الجمعيّات الأهليّة في تحسين نوعيّة حياة المرأة العمانيّة: دراسة ميدانيّة مطبقة على محافظة مسقط*. رسالة ماجستير. *كليّة الآداب والعلوم الاجتماعيّة. جامعة السلطان قابوس.*

59.الهوش، أبو بكر محمود. (2013). *المجتمع المدنـيّ*. القاهرة: مجموعة النيل العربيّة.

60.وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة. (2016). لائحة نظام الجمعيّات والمُؤسسات الأهليّة. https://hrsd.gov.sa/

## ثانياً: المراجع الأجنبيّة:

1.Chi, M. T. H. (2006). Two Approaches to the Study of Experts' Characteristics. *The Cambridge Handbook of Expertise and Expert Performance*, 21- 30. Tan.

2.Cooper, Rachel, (2018), What is Civil Society, its role and value in 2018?, University of Birmingham.

3.Dalton, R., & Kittilson, M. (2010). Virtual civil society; The new frontier of social capital?. *Political Behaviour*, (1), 1-20.

4.Dunphy, B. C& Williamson, S. L. (2004). In Pursuit of Experise. Toward an Educational Model for Expertise Development. *Advances in Health Sciences Education*, 9(2).

5.Elbayar, Karcem (2005), "Ngo Laws In Selected Arab States", *International Journal of Non-For-Profit Law*, Volume 7, No. 4, September.

*6.*Jozefowicz, *V. L. (2015). A Study of Factors That Influence Partnerships Between Universities and Nonprofit Organizations Doctoral Dissertation. Eastern Kentucky University.*

7.Kentaro, Ikeda. (2013). Facilitating Community participation in Education; A case study of Cando, A Japanese NGO in Kenya, *Comparative & International Education*, University of Oxford.

8.Manli Li. (2007), The Role and activities of NGOs on young faculty development in teachers. US – Tsinghua University. v3, No.3, serial No.16 – collage at Chinese impoverished region ISSN 1548 -6613. USA, *China Education Review.*

9.Naletova ,Irina; Oktov, Alexander & Zhulkavo ,Olga (2016) : Classical Concepts of Social Solidarity as the Basis of Theoretical Studies on the Institutions of Modern Civil Society, *International Journal of Environmental and Science Education*,11(18).1159-11540.

10.Nemr, Christina & Bhula, Rafia, (2018), Civil Society's Role in Rehabilitation and Reintegration Related to Violent Extremism, Vienna: Organization for Security and Cooperation in Europe.

11.Nyataya, I. p. k. (2018). Non- Governmental Organisations Empowering Women in rwanda. International journal of Research in Sociology**,**4(4)15-27.

12.S.K.S (1997). The Elements. *Journal of Physical Education Recreation & Dance*, 68(2): 30-33.

13.Schwab, K. (2013). *The Future role of civil society*. World Economic Forum.

14.World Education Forum Declaration. (2015). Civil Society celebrates; historically progressive, Vision for education 2016-2030. In Incheon, *Republic of Korea*, 19-21.

15.Ye, C,. & Onyx, J. (2015). Development paths, problems & countermeasures of Chinese civil society